حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠ (عدد إبريل – يونيو ٢٠٢٢)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

(القيم الدينية كوسيلة ضبط للسلوك الاجتماعي في ظل متغيرات العصر الراهن) (قراءة سوسيولوجية)

صالح سمير الدليمي*

أستاذ مشارك- جامعة الشارقة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - (خورفكان)
snassar@sharjah.ac.ae

المستخلص:

القيم الدينية كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي المهمة عبارة عن مجموعة من المثل والغايات والمعتقدات والتشريعات والوسائل والروابط والمعايير، للفرد والجماعة مصدرها الله سبحانه وتعالى، وتعّد من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية وسيلة مهمة يمارسها المجتمع ويستعين بها لحماية مقوماته، والحفاظ على قيمه، ويقاوم بها عوامل الانحراف.

إن من أبرز الإشكاليات التي يعانيها المجتمع العربي منذ عقود طويلة، والتي تفاقمت خلال العقدين الأخيرين مع اتساع حجم غزو الثقافة المعولمة، إشكالية عجز المجتمع عن تبني مرجعية قيمية متماسكة موحدة ومحددة المعالم والمحافظة على اصالة قيمه ومرجعيتها، واضطراره في المقابل إلى اعتماد مرجعيتين قيميتين مختلفتين في الوقت نفسه: مرجعية إسلامية تقليدية تعد جزء مهم من تراثه الحضاري، وأخرى غربية مستجدة تتعارض احيانا في جوانب عدة مع مرجعيته الاصيلة ، وبالتالي وباعتقادي هذا اهم ما تسعى اليه ثقافة العولمة وهو الصراع بين القديم والمستجد ، بين التراث (الاصالة) وبين المعاصرة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

المقدمة:

يعد موضوع القيم من المحاور الرئيسة لعلم الاجتماع الديني، خاصة القيم التي تنبع من الدين وتعمل على توجيه سلوك الفرد والجماعة إلى ما ينبغي فعله، ومنه تكتسب صفة الإلزام، وتمتاز بهيمنتها على جميع القيم؛ لأنها تنبثق من مصدر ديني. وهي تسهم بشكل فعال في بناء المجتمع وتنميته وازدهاره، فضلاً عن أنَّها تهدف إلى بناء شخصية الأفراد والجماعات وتعديل السلوك من الانحراف إلى الانضباط، ومن هنا تظهر أهمية هذا الموضوع.

إنَّ وجود القيم داخل المجتمع يمثل ضرورة اجتماعية؛ ذلك أنَّ الثقافات القائمة فيه لديها مجموعة قيم معينة يحصل عليها الفرد تدريجياً وبذلك تعمل على التماسك الاجتماعي واستمرارية المجتمع في الوجود، فهي ضرورية لبقائه ومن ثم تتجه أفعال الأفراد وفقاً لما تمليه عليهم من توجيهات طالما أنها محافظة على بقاء المجتمع، وفي إطار ذلك أيضا يحافظ النسق الاجتماعي السائد على الأنماط القيمية ورموزها الثقافية التي تعدُّ في بعض الأحيان بمثابة حوافز مهمة لسلوك الإنسان أو أهدافاً له في أحيان أخرى، وإن هؤلاء الأفراد يتمايزون في حوافزهم وأهدافهم من وجهة النظر القيمية.

وحيث إن القيم لها سمة الانتشار والعمومية داخل المجتمع الواحد أو المجتمعات المختلفة فأنها تتصل وتتفاعل مع كافة النظم الاجتماعية الأخرى السائدة؛ لأنَّ لها في هذه الحالة وظيفة اجتماعية تساعد النظام على أن يؤدي الأفراد أعمالهم في إطاره بصورة ناجحة، فضلاً عن معاونة الأفراد للعمل بروح الفريق أي بشكل تفاعلي نظراً لمشاركة هؤلاء الأفراد بعضهم بعضاً القيم المشتركة التي توحد أهدافهم، فضلاً عن أنها تضع إطاراً فيه حرية التعامل مع الجميع؛ وبذلك فهي تتميز بأن لها طابعاً مجتمعياً بحيث لا تقتصر على طائفة من الناس على حساب طائفة أخرى، أو منطقة معينة على حساب منطقة أخرى، وبذلك تحمي القيم النظم القائمة وتعمل على استمرارها (عبد الباري،٢٠٠٠: ١٣٦. ١٣٧).

يمثل الوازع الديني والأخلاقي بما يتضمنه من قيم في الكثير من المجتمعات الأساس الرئيس لمقوماتها؛ إذ لكل مجتمع -بغض النظر عن بناء تركيبته-معتقد ديني وقيم دينية، تؤدي وظيفة مهمة في المجتمع. ويجمع الكثير من الباحثين الاجتماعيين كعلماء النفس والاجتماع على أهمية القيم الدينية في حياة الإنسان، فرداً كان أم جماعة وعلى مستوى الشعوب بأكملها. والدين بقيمه هذه لا يقتصر على إقامة الشعائر الدينية والعبادات، ولكنه يشمل أعمال الشخص وأقواله وتصرفاته في حياته اليومية، وفي بيئته، وهو يعد عنصراً أساسًا مهمًّا من عناصر التنشئة الاجتماعية الإيجابيَّة.

إنَّ القيم الدينية تؤثر على سلوك الفرد وتحقق له السعادة الأبدية، وإذا تمكن الإيمان في قلب الفرد فإنه يجعل منه إنسانًا جديداً يهذب سلوكه وينقيها ويجعله متسامياً محباً للخير لنفسه ولمجتمعه رافضاً ممارسة السلوكيات السلبية التي تتعارض مع هذه القيم، محباً لحياته في الدنيا مجسداً إيَّاها بأعمال الخير والفضيلة. والإيمان الحقيقي الذي يتجسد من خلال الالتزام بها يشكل حجر الأساس في توجيه وتشكيل سلوك الإنسان وحمايته من مجرد التفكير في ارتكاب الجريمة؛ لهذا فإن التزام الفرد بهذه القيم تحميه من الانحرافات السلوكية قبل وقوعها، فهي تحفز الضمير الإنسانيّ، وتجعله دائماً مراقباً للسلوك وتبعده عن ارتكاب الجريمة.

للعلوم الإنسانية دور مهم في فهم السلوك الإنساني ودراسته ومعرفة كيفية توجيه هذا السلوك وضبطه في مراحل الحياة المختلفة، وقد كان لاهتمام علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي الدور الكبير في تحقيق إمكانية دراسة هذا السلوك وفهمه وتفسيره، والتعرُّف على العوامل المؤثرة فيه، وإمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف الاجتماعية المختلفة، بغية التحكم في هذا السلوك وتوجيهه بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع في آن واحد.

لقد أسهمت الدراسات الاجتماعية بمجهودات كبيرة في تعميق فهم الطبيعة ألإنسانية، وعلاقة الفرد (الإنسان) بالأفراد الآخرين الذين يعيشون معه في المجتمع وعلاقة هذا المجتمع بالمجتمعات الأخرى، كذلك ساعدت على تعرف أساليب ضبط السلوك وتعديله، بما يتلاءم مع المعتقدات والقيم الاجتماعية لدى الأفراد الآخرين والمحافظة عليها دون المساس بهم، وتعرُّف دور القيم الدينية في التنشئة الاجتماعية للفرد، ودورها في تهذيب سلوكه وتوجيهها باتجاه احترام قيم المجتمع، وتمكينه من التعامل مع الآخرين.

وتعد دراسة القيم من الدراسات المهمة كونها تهتم بالتعرُّف على المبادئ التي يتمسك بها الأفراد ودورها الفاعل بوصفها أحد موجهات السلوك الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يعد اتساق القيم بمثابة أحد رموز وأنساق المجتمع المختلفة لارتباطها بسلوك وعقول أفراده، وهو بمثابة الإطار المرجعي الذي يساعد العقل الاجتماعي في الوصول إلى غاياته وأهدافه.

وتحدد القيم قواعد السلوك، لأنها تتضمن التفضيلات الإنسانية لما هو مرغوب من أنماط السلوك، فقواعد السلوك وآدابه أكبر مظهر للعقل، تعكس ثقافة الإنسان وشخصيته وبيئته، وتستطيع أن تخفي عيوب الإنسان الجسمية والجسدية، وهي في جميع الأحوال لا تعيق تصرف العقل بحرية وعفوية ولا تشكل أي قيد على مبادراته، بل تنظمها وتهذبها.

وآداب السلوك ليست مجموعة قواعد اجتماعية مصطنعة تفرضها حاجات التطور، أو التقاليد أو الموضة، لكنها قواعد تحتمها القيم الإنسانية والروحية، وتستمد جذورها من الأديان السماوية، ومن دستور الحقوق والواجبات المتبادلة للضمير الإنساني، والإنسان

الذي يتحلى بالآداب والسلوك الرفيع يكون بسيطا ومتواضعاً وطبيعياً؛ لأنه يسترشد دائماً باللياقة والحس المرهف، وسلامة القلب. ومسألة احترام ذاتية الآخرين، وشخصيتهم وحياتهم تقتضي مزيدا من العناية والحيطة والحساسية، فيمكن للإنسان أن يتحدث ويتصرف كما يحلو له بصورة طبيعية، ولا يقيده في قوله وفعله إلا الإضرار بالآخرين أو المساس بمشاعرهم (الحداد،١٩٩٠: ٥).

إنَّ دراسة القيم ليست شيئاً جديداً في ميدان المعرفة، فقد لقيت دراستها عناية كبيرة واهتماماً عظيما من كثير من رواد الفكر الفلسفي، وأقطاب الدراسات الأخلاقية القدماء والمعاصرين، وكثيراً من الفلاسفة القدامى والمحدثين عرفوا مفهوم القيمة مند عهد بعيد، ولكنهم عبَّروا عنها بأسماء (الخير) و(الخير الأسمى) و(الكمال). والوقع أن أهمية دراسة القيم لا تقف داخل نطاق الفكر الفلسفي وحده بل تتعداه، فالقيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها؛ ذلك لأنها ضرورة اجتماعية ولأنها معايير وأهداف لابد أن تجدها في كل مجتمع منظم، سواء أكان متأخرا أم متقدماً، فهي تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات وتظهر في السلوك الظاهري الشعوري واللاشعوري، وفي المواقف التي تتطلب ارتباط هؤلاء الأفراد. وتعبر القيم عن نفسها في قوانين وبرامج التنظيم الاجتماعي والنظم الاجتماعية (ذياب،١٩٨٠ :١٦).

ويتضح مما تقدم أن الدين ضرورة إنسانية يسعى الى المحافظة على النظام الاجتماعي والتوافق معه، والدين كذلك يقوي الرابطة الاجتماعية، ويحقق للمجتمع وحدته من خلال اتباع الأوامر واجتناب النواهي، فضلاً عن أن التزام الأفراد في المجتمع بقواعد وضوابط الدين، وامتثالهم للأوامر والضوابط والنواهي بقدر ما تكون الرابطة بين الأفراد والجماعات أنضج وأقوى وبذلك يشعر المجتمع بتماسكه ووحدته.

وتؤكد هذه الأهمية كافة الثقافات فلم يتوقف الاهتمام والعناية به على ثقافة دون أخرى، بحيث أبرزت الثقافة الغربية أهميته ودوره في تنظيم المجتمع من خلال ما طرحه بعض علمائها ومفكريها، والأمر كذلك في الثقافة الإسلامية كون الدين مرتكز أساس في تكوينها وعليه قامت الحضارة الإسلامية، وليس أدل على ذلك ما كان عليه حال الأوائل من المسلمين عندما امتثلوا للأوامر واجتنبوا النواهي، حتى أصبح الدين واقعاً ملموساً في حياة المجتمع بمجالاتها المختلفة.

وفي عالمنا الراهن تتعرض المجتمعات الإنسانية لحالات من التغير المستمر والسريع؛ مما يؤدي إلى انعكاس هذه التغيرات على عناصر النظام الاجتماعي عموماً، والمنظومة القيمية بوصفها أحد موجهات السلوك خاصة، وقد تخلق هذه التغيرات تناقضاً بين قيم واتجاهات الأجيال المختلفة، بسبب ما تحمله من مفاهيم جديدة بوصفها متطلبات عملية التغير هذه، وهي عادة ما تكون وراء الصراعات القيمية بين جيل الشباب وجيل الكبار، أو بين قيم الشباب من جهة والنسق القيمي للمجتمع من جهة أخرى. وهنا تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها الفاعل بوصفها وسائل ضبط في توجيه أفراد المجتمع سلوكياً وقيماً، وكلما كانت عمليات التنشئة متناسقة ومتكاملة بين مؤسسات المجتمع المختلفة انعكس ذلك بشكل إيجابي على سلوك الفرد والمجتمع، وكلما كانت عملية التنشئة مشوشة ومتناقضة، وغير متناسقة أثرت على سلوك الفرد والمجتمع.

ونظراً لأهمية الموضوع سنتناوله بشيء من التفصيل على وفق الصياغة الآتية:

أولا: إشكالية الدراسة ومنهجيتها.

ثانيا: التوجهات النظرية.

ثالثا: القيم في الفكر الاجتماعي.

رابعا: ـ علاقة القيم ببعض المفاهيم الأخرى.

خامسا: ـ القيم الدينية بوصفها وسيلة ضبطية.

سادسا: القيم الدينية والضبط الاجتماعي في مواجهة تحديات العولمة.

أولا: إشكالية الدراسة ومنهجيتها.

القيم في أي مجتمع تشكل محورا رئيسا من ثقافته، وهي الشكل الظاهر من هذه الثقافة التي تعكس أنماط السلوك الإنساني لأفراد ذلك المجتمع، ونظرا لتغلغل القيم في جوانب الحياة كافة فإن هوية المجتمع تتشكل وفقا للمنظومة القيمية السائدة في تفاعلات أفراده الاجتماعية .فالمجتمعات تتمايز وتختلف عن بعضها بما تتبناه من أصول ثقافية ومعايير قيمية تشمل نواحي الحياة المختلفة، وتظهر القيم في المجتمع من خلال الممارسات السلوكية اليومية لأفراده بوصفها علاماتٍ واضحة لتمييز المجتمعات عن بعضها. ومن هنا فإن الحفاظ على هوية المجتمع تنبع من المحافظة على معاييره القيمية المتأصلة لدى أفراده.

وما دمنا نعيش اليوم في ظل مرحلة تغييرات سريعة طالت مختلف جوانب الحياة، لذلك من الضروري الوعي والانتباه من مجموعة الثقافات الوافدة التي تحمل في جوهرها تعارضا مع منظومتنا القيمية العربية الإسلاميَّة من حيث طبيعتها ومدى انسجامها مع منظومة قيمنا الأصيلة، وواقع الصراع القيمي الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية بين القيم الأصيلة والقيم الوافدة، والتعرف على التغييرات

الحادثة ورصدها، وتقديم الحلول التي تحمي الأفراد من التشتت والصراع، مما يحفظ لهم هويتهم الثقافية، ويحقق للمجتمع الاستقرار والتميز.

إن الثقافة هي نتاج تراث المجتمع و حضارته على مر العصور والأزمان، بما فيها من عقائد وعادات وقيم وسلوك بشري، و ما خلفته الأجيال السابقة في المجتمع من عمران و علوم و آداب وفنون، و هي تتكلم عن نفسها من خلال الممارسة و الأدوات التي يستعملها الإنسان، و من خلال بناء مساكنه و أساليب حياته و ممارساته العقائدية و الاجتماعية، أي أنها تفصح عن نفسها من خلال كل السلوكيات الإنسانية، فالثقافة إذن نتاجٌ إنساني، فكري و سلوكي، نظري و عملي، و هي البيئة التي أنشأها الإنسان من المنتجات المادية و غير المادية التي تنتقل من جيل إلى آخر . والقيم في جوهرها تمثل أحد الأركان الأساسية لثقافة المجتمع والتي تشير إلى مجموعة المعتقدات والأحكام والمبادئ التي يتمثلها ويلتزم بها الإنسان؛ إذ تتكون لديه من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، وتفصح عن نفسها من خلال الاتجاهات والاهتمامات والسلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتبدو أهمية القيم في حياة الفرد و المجتمع واضحة عندما ندرك أن السلوك الاجتماعي في جوهره يقوم على أساس مبدأ النظام الذي يحكم العلاقات بين الناس و يبنى على نسق من القيم يتمثلونه بينهم، فضلاً عن أنَّها تحفظ للجماعة روحها و تماسكها داخل أهدافها التي ارتضتها لنفسها، و هي تساعد المجتمع بأفراده و جماعاته المختلفة على التمسك بمبادئ ثابتة و مستقرة تحفظ له هذا التماسك و الثبات اللازمين لممارسة حياة اجتماعية سليمة و مستقرة، بمعنى أنها ضرورة اجتماعية في الحياة الاجتماعية المشتركة و لا يستطيع المجتمع أن يعيش بدونها، فلا يمكن أن نجد في أي مكان في العالم سلوكا للجماعات متروكا عشوائيا أو نهبا للفوضى و الحرية غير المشروطة، فحالة الاجتماع هي التي في ظلها يتضارب نشاط الأفراد و تتزاحم حرياتهم، و لا يمكن ترك هذا التزاحم والتضارب للظروف و إلا تمزقت وحدة المجتمع تحت ضغط هذه الميول المتصارعة و الرغبات المتزاحمة، فكل جماعة لابد أن تخضع للتنظيم و الضبط بالقيم(صوكو،٢٠٠٩: ١١).

وتظهر الاشكالية هنا عند البحث عن أثر متغيرات العصر الراهن ومنها العولمة، والتغيرات السريعة في قيمنا في الوطن العربي؟

إن الجوانب المعنوية لأي ثقافة، ومن بينها القيم، تتسم بقدرة عالية نسبياً على التماسك والحفاظ على مقوماتها وخصائصها الجوهرية، مقارنة بالأبعاد المادية للثقافة. غير أن التغيرات المادية المتسارعة في مجتمع ما من شأنها أن تضعف تلك القدرة، مما يؤدي الى تخلخل القيم وأحيانا انهيارها، لتظهر حالة مرضية جديدة أطلق عليها علماء الاجتماع حالة(الأنومي)، التي تعبر عن شيوع الفوضى القيمية وضعف المعايير الاجتماعية، ويجد الأفراد أنفسهم فيه كأنهم عاجزون عن التمييز بين الحق والباطل، وبين الخطأ والصواب، بالاستناد إلى قيمهم التي كانت تمثل جزءا مهما من جوانب شخصياتهم.

الواقع إن العولمة، بما صاحبها من قيم تبتغي ضمان تبعية دول العالم وسلبها هوياتها وشخصياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المستقلة، وما واكبها من هجمة شرسة ومكثفة، قد استطاعت أن تلقي بالمجتمع العربي إلى حالة اضطراب القيم وتقوض المعايير، التي انعكست بشكل مباشر على بعض الممارسات السلوكية اليومية التي تعبر عن الحالة التي تسعى الى تحقيقها الثقافة المعولمة التي تقوم في جوهرها الى ازاحة القيم القديمة التي تمثل ثقافة وتراث هذه الأمَّة وإبدالها بثقافة معولمة جديدة تعبر -كما يسوغ لها- ثقافة العولمة الى ضرورة مواكبة متغيرات العصر الحاضر، فتمكنت من ترك آثار بالغة السلبية في منظومة القيم الاجتماعية في الوطن العربي للعمل على تشويه القيم الاجتماعية له وخلخلتها، بغية سلبها من جوهرها الحقيقي الذي يمثل تراث هذه الأمَّة وأصالتها، وما تتمتع به من هالات الاحترام والتقدير من خلال التشكيك في مرجعية هذه القيم أولاً، وعدم ملاءمتها لمتطلبات العصر الحالي ثانياً.

إن أزمة القيم التي يعاني منها الإنسان المعاصر أكثر حدة عند جيل الشباب الذى يعاني غموضاً في الهوية وضياعاً في الأهداف، خاصة بعد الأزمات والهزات الاجتماعية والسياسية العميقة التي عصفت بالعالم المعاصر، وهنا يجد الشباب أنفسهم اليوم موزعين بين أهداف وغايات متعددة، وما يتطلبها من قيم متنوعة، مع الرغبة لبلوغ التكامل والوحدة كي يتهيأ له السلام مع النفس والعالم أجمع، ومن الطبيعي أن تؤدي التغيرات الحادثة في المجتمعات العربية إلى تغير قيمي لدى أبنائها، وخاصة الشباب، ومن ثم تغير في أولويات هذه القيم لديهم. ونتيجة للتغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم، وقع شبابنا في تشتت واضح في الأهداف والغايات، حيث أدت التغيرات العالمية المتسارعة إلى عدم مقدرتهم على التمييز الواضح بين ما هو صواب وما هو خطأ، وبالتالي أضعفت قدرتهم على الانتقاء والاختيار من بين القيم المتصارعة الموجودة، وعجزهم عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم، كل هذا أدى إلى حدوث أزمة قيمية، كان لها أثر كبير في دفع الشباب للتمرد والثورة على قيم المجتمع، واغترابهم شبه التام عن القيم التي جاءت بها الثورة العلمية التكنولوجية (زاهر،١٩٩٦: ٧. ٨).

إن الثقافات الإنسانية كانت عرضة للتأثر والتغيير والغزو بفعل عوامل متعدّدة داخلية وخارجية، والثقافة العربية في هذا الإطار ليست استثناءً فقد واجهت في السنوات الماضية تحدياً من نوع جديد قادماً من الخارج ومدعوماً بوسائل وآليات وقوى ذات نفوذ غير مسبوق، ويعرف هذا التحدي بما أطلق عليه ظاهرة العولمة، التي ارتبط ظهورها باتساع دائرة النقاش حول مستقبل النظام العالمي في أعقاب الحرب الباردة، أو بالأحرى فقدان التوازن الذي حكم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إنَّ العولمة تمثل تحدياً حقيقياً للثقافة والهوية الثقافية العربية، عن طريق انتشار الكثير من المظاهر المادية والمعنوية التي لا ترتبط بالثقافة والهوية الثقافية العربية لدى كثير من أبناء الشعب العربي، بالإضافة إلى أن العولمة أدّت إلى صبغ الثقافة العربية بالثقافة الاستهلاكية.

وربما كان بالإمكان القول إن من أبرز الإشكاليات التي يعانيها المجتمع العربي منذ عقود طويلة، والتي تفاقمت خلال العقدين الأخيرين مع اتساع حجم غزو الثقافة المعولمة، تقوم على الإجابة على بعض التساؤلات منها على سبيل المثال: كيف يمكن لنا مواجهة غزو الثقافة المعولمة؟ وفي الوقت نفسه كيف يمكن لنا المحافظة على قيمنا في ظل هذا التحدي؟ وما هي أهمُّ الوسائل اللازمة للعمل بموجبها لنجاح هذا التحدي من أجل المحافظة على قيمنا وهويتنا الثقافية؟

لأنَّ الثقافة هي روح الأمة وعنوان هويتها، وهي من الركائز الأساسية في بناء الأمم ونهضتها، فلكل أمة ثقافة تستمدّ منها عناصر بقائها ومقوماتها وخصائصها، وتصطبغ بصبغتها فتنسب إليها، وكلّ مجتمع له ثقافتُه التي يتّسم بها، ولكلّ ثقافة مميزاتها وخصائصها.

ولذلك فان الدراسة الحالية دراسة وصفية تحليلية اعتمد فيها الباحث ما تمكن الحصول عليه من توجهات نظرية تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، ومحاولة تحليلها والخروج منها بتوجهات ترتبط بموضوع الدراسة الحالية. ولكون هذا المنهج يتلاءم مع مثل هذه الدراسات، حيث لا بد من وصف إشكالية العلاقة بين القيم الدينية بوصفها وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي المهمة وتحديات العصر الراهن، وبيان وجهات النظر المختلفة التي تناولته، ومن ثم تحليل ما تم الحصول عليه من وجهات النظر أو من طروحات فكرية في هذا المجال للوصول إلى حقيقة ما تواجهها قيمنا العربية من تحديات في ظل الواقع الراهن.

ويعتقد الباحث أن الدراسة الحالية تثير مجموعة من التساؤلات وهي:

١-كلما طغت الجوانب المادية على الجوانب اللامادية في الوسط الاجتماعي تضعف القيم الدينية؟

٢-ما دور القيم الدينية في إرساء قواعد الضبط الاجتماعي؟

٣-هل أثرت متغيرات العصر الراهن على منظومة القيم في عالمنا العربي؟

٤-ما هي أهم التحديات التي فاقمت من حدوث أزمة القيم في المجتمع؟

٥-هل يمكن للقيم الدينية التصدي لتحديات العصر الراهن بكل تجلياته؟

ثانيا: التوجهات النظرية.

تستمد الدراسة الحالية جذورها نسبيا من الفكر المرتبط بالضبط الاجتماعي الذي يمارسه الدين بوصفه وسيلة ضبط اجتماعي. وهذا الأمر يستدعي في الإطار النظري إلقاء الضوء على بعض التوجهات النظرية المرتبطة به حتى يتسنى لنا فهم دور القيم الدينية في تحقيق الضبط الاجتماعي. ورغم تعدد وجهات النظر حول هذا المفهوم إلا أنَّه يمكن القول إنَّه يتضمن كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الناس لتجعلهم متكيفين مع ما اصطلحت عليه الجماعة والمجتمع من قواعد.

وتختلف وجهات النظر في دراستها لموضوع الضبط الاجتماعي تبعا لاختلافها في النظرة لفكرة الضبط ذاتها. فمثلاً اتجاه التوازن الذي تنصب بعض دراساته على أن الضبط وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض عن طريقها قيود منظمة ومنسقة نسبيا على السلوك الفردي بهدف مسايرته للتقاليد وأنماط السلوك السائد في المجتمع. وقد تضمن الصورة الأساسية للضبط الاجتماعي على موافقة الفرد أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها معايير وتوقعات الدور. وبناء على ذلك، فإن عملية التنشئة الاجتماعية واستدماج المعايير الاجتماعية والقيم توفر المصدر اللازم للضبط الاجتماعي الإيجابي الذي يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال أو المسايرة. ووفق هذا الاتجاه، فإن هدف الضبط ينصب على حفظ النظام الاجتماعي واستقراره من خلال القيم الاجتماعية. وفي هذا المجال يمكن إيجاز أهم النظريات التي تناولت موضوع الضبط الاجتماعي:

١-نظرية تالكوت بارسونز:

لا يمكن فهم نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي دون الرجوع إلى نظرية (الفعل الاجتماعي) التي ترى أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وغاياته، ويمتد تأثيرها على أفعال الذين يشتركون معه في الفعل. أي أن الفعل يستند إلى توقع الشخص فيما يجب أن يفعله وما يفعله الآخرون. وتسهم هذه النظرية في توضيح الكثير من القضايا الاجتماعية. فالفعل الاجتماعي بالنسبة إلى(بارسونز) الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية، والذي يستطيع من خلاله الباحث رصد

الظواهر الاجتماعية وتفسير المشكلات التي يعاني منها الأفراد، وتعاني منها المؤسسات على اختلاف مستويات تطورها (ركس،١٩٩٨: ١١٣).

تنظر نظرية(بارسونز) إلى أن الضبط الاجتماعي: هو رد المجتمع على السلوك الفردي المنحرف بقصد إعادة التوازن إلى النظام الاجتماعي. ويرى (بارسونز) أن الضبط الاجتماعي من وجهة نظر الفرد دافعه الرد على السلوك المنحرف الذي يخرق قيمة ما، في حين أنه من وجهة نظر النسق الاجتماعي (المجتمع) هو مجموعة القوى التي تحقق له استعادة التوازن، ويشترك معظم أصحاب هذا الاتجاه عند تناولهم للضبط الاجتماعي فيما يلي:

أ-أن الضبط الاجتماعي لا غنى عنه لاستقرار المجتمع وتماسكه وتوازنه ولاستمرار بقائه.

ب-التأكيد على فكرة الانضباط (Conformity) وهي العملية التي يتم عن طريقها الخضوع للقواعد والمعايير السائدة في المجتمع.

ج-أهمية الاتفاق العام(Consensus) كما يرى(كونت، و دور كايم)، بين الأفراد في المجتمع على معايير ومصالح عامة.

د-ضرورة الانصياع لما يتطلب المجتمع من سلوك ومعايير لتحقيق النظام.

وتعد العلاقة المزدوجة بين الفاعل والآخرين التي أشار إليها(بارسونز) أساسا لتكامل التوقعات، وأطلق على تلك العلاقة اسم (نسق التفاعل الثابت) الذي يحتاج في الوقت نفسه إلى تكوين وتدعيم مستمرين يتمان من خلال ميكانيزمات معينة أبرزها التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي. ويعمل الأول على تكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور الذي يقوم به الفاعل تجاه الفاعلين الآخرين، ويعمل الثاني على تدعيم الدافعية لاستمرار نسق التفاعل من أجل تحقيق التوازن (عبد الحميد، ٢٠٠٢: ٣٣ .٣٤).

٢- نظرية جورج هومانز :

استخدم (هومانز) في نظريته للضبط الاجتماعي مدخلاً كلياً ينظر إلى النسق في حالة توازن ويسوده الاستقرار النسبي. وفي أحيان أخرى عندما يصاب النسق بتغيرات سريعة ومستمرة، يكون في حالة من انعدام التوازن. وتحدد هذه النظرية قضية الضبط الاجتماعي بطريقتين: الأولى بوصفها نوعا من الامتثال للمعايير، والثانية بوصفها إحدى الأمور التي تنظم السلوك، وإنَّ علاقة الاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع هي التي توجد الضوابط الاجتماعية، فالأفراد يمتثلون للمعايير مما يسهل تبادل العلاقات الاجتماعية (جابر،١٩٨٤: ١٤٥ .١٤٦).

٣-نظرية كارل مانهايم:

تستند هذه النظرية إلى أن النظم الاجتماعية لا تسعى فقط إلى تحقيق هدف محدد لها وجدت من أجله، وإنما تعدُّ عناصر دائمة في التنظيم السياسي للمجتمع، وهي جميعا تستهدف إعادة توازن القوى في المجتمع. وتنطلق هذه النظرية من طبيعة الضوابط التي تسود كلا من المجتمعات التي يرتكز التنظيم الاجتماعي فيها على التماسك الآلي، وهي الجماعات البدائية، وبين المجتمعات التي يرتكز فيها التنظيم على التضامن العضوي.

لذا فأن تقسيم العمل أوجد مؤسسات وهيئات مختلفة تعنى بالناحية الاقتصادية والسياسية والتربوية والإداريَّة. وهذه المؤسسات لا تسعى إلى تحقيق أهدافه فقط، بل تسعى إلى تحقيق أهدافٍ أخرى بوصفها وسيلة ضابطة تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد قواعد تعاملاتهم بعضهم مع بعضٍ (الخشاب،١٩٩٣: ٥٧ .٥٩).

٤- نظرية جورج جيرفتش :

تركز هذه النظرية على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في الآتي:

أ-إنَّ الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه، بل إنَّه كان موجودا في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانيَّة؛ إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.

ب-إنَّ الضبط الاجتماعي دافع اجتماعي وليس أداةً للتقدم.

ج-عدم وجود صراع بين المجتمع والأفراد.

د-إنَّ كل نمط من أنماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، وإنَّ مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف تلك الجماعات (الحامد والرومي،٢٠٠١: ٥٧).

٥-نظرية هولنج شيد:

تتخذ هذه النظرية من التنظيم الاجتماعي نقطة انطلاق لدراسة الضبط الاجتماعي، وتنظر للتنظيم بوصفه نسقا يتكون من مجموعة من المعايير والقواعد والقيم والأحكام التي توجد في ثقافة معينة، والتي تزود أعضاء المجتمع بالاتجاهات المشتركة والسلوك المتشابه، وبالتالي ينضبط السلوك عن طريق هذه القواعد والتنظيمات والضوابط التي يمارسها المجتمع (السالم، ٢٠٠٤: ٧٤).

وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمته، وتباينت جماعاته. أي أنَّ هناك أسباباً أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي (جابر،١٩٨٤: ٦٧):

أ-زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.
ب-ضعف الغرائز الطبيعية وظهور الأنانيَّة الفردية.
ج-ظهور جماعات متباينة اقتصاديا أو طبقيا في المجتمع الواحد.

٦-نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس):

تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد (روس) أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي. تشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي. وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه، وهنا يضطر المجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراده (السالم،٢٠٠٠: ٥٦).

٧-نظرية الضبط الذاتي (كولي):

ينظر (كولي) للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت، وبناء عليه فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي، والضبط الاجتماعي يفرض على الكل، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة (الرشدان،١٩٩٩: ٨٢).

٨-الضبط الاجتماعي عند (ابن خلدون):

اهتم (ابن خلدون) بموضوع ضبط المجتمع حين قرر أن الضبط الاجتماعي أساس الحياة الاجتماعية، وضمان لأمنها، واستمرار استقرارها. فهو يقول: إن الاجتماع البشري ضروري؛ إذ إن الإنسان مدني بطبعه، حتى إذا حصل هذا الاجتماع البشري ومن ثم العمران، فلابد من وازع، يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم من الحيوانية والعدوان والظلم، ويشير (ابن خلدون) إلى أشكال الضبط إما أن يكون ضبطاً قهرياً أو ضبطاً ناشئًا عن قناعة ذاتية من المجتمع وبتراض منه بوسائل عدة كالعرف والمعايير الاجتماعية (القيم) وأخيراً سلطان القانون (الجابري ،خالد، ١٩٩٧ :٧٦).

وقد أدرك ابن خلدون الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي. لكونه يمارس نوعا من الرقابة على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السر والعلن، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يمتثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها. (السالم،٢٠٠٠: ٨٢)

أكد (ابن خلدون) أن الإنسان سياسي بطبعه وهو في حاجة لتحقيق قوام وجوده من مأكل ومشرب في مجتمع. بمعنى أنه لا يستطيع العيش إلا في مجتمع ولا يبلغ كمال ذاته إلا في جماعة، وهنا تظهر الضرورة الاجتماعية التي تنعكس في حاجة الأفراد إلى التعاون لسد الحاجات الاقتصادية والمعنوية والدفاعية التي تتجلى من خلال الصراع والمنافسة مع أخيه الإنسان من جهة ومع قوى الطبيعة من جهة أخرى، ومتى ما تحققت الضرورة الاجتماعية عند الناس وأصبح هؤلاء قادرين على الاستمرار والبقاء تظهر السلطة في المجتمع لتنظيم علاقاتهم تنظيماً يكفل استقرار المجتمع ونموه.

ويجعل (ابن خلدون) من الضبط الاجتماعي ظاهرة ملزمة بالنسبة للمجتمع، وأن الإنسان سياسي بطبعه، أي أنه يحتاج إلى من يضبط سلوكه الاجتماعي بقوة قاهرة حتى لا يبغي أحد على غيره، فضلاً عن أنه ينظر إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية فيرى أن الضبط لازم للحياة الاجتماعية وهو في الوقت ذاته ناجم عن خاصيَّةٍ طبيعية في الإنسان، وأنّ فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع، وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه. ويرى (ابن خلدون) في الملك أو الدولة-في الاصطلاح الحديث-ضرورة من الضرورات البشرية المنبثقة عن حاجة الإنسان إلى الاجتماع والتعاون وأن الملك أو الدولة يمثل كل منهما الوازع الذي يمنع التقاتل والتنازع بالقوة القاهرة، وكلما كانت تلك القوة أكثر قهرا ومهابة كانت أقرب إلى الكمال والتمام من مفهوم الملك، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق العصبية التي جعلها أساسا لكل نظرياته في الفكر السياسي وفي العمران البشري (الجابري، محمد ،١٩٩٧: ٧٨).

ويستنتج من فهمنا للنظريات التي تناولت مفهوم الضبط الاجتماعي عدد من المغازي أهمها أن المجتمعات الإنسانية استخدمت أشكالا وأنواعا مختلفة لتحقيق مسألة الضبط وتحقيق الوفاق الاجتماعي وفق منظور كل مجتمع وأيديولوجيته. ويستنتج أيضا أن هذه النظريات اختلفت في رؤيتها لآلية وميكانيزمات تحقيق الضبط وبالتالي لرؤيتها في مدى نجاعة الدولة أو المؤسسة المدرسية في تحقيق الضبط. فبعض النظريات اكدت أن الضبط الاجتماعي أساس الحياة الاجتماعية، وضمان لأمنها، واستمرار استقرارها والبعض الآخر يرى أن النظم الاجتماعية جميعا تستهدف إعادة توازن القوى في المجتمع. ويرى آخرون أن الضبط الاجتماعي هو رد المجتمع على السلوك الفردي المنحرف بقصد إعادة التوازن إلى النظام الاجتماعي. وقد اتفقت أغلب النظريات على أهمية القيم ودورها في ضبط السلوك الاجتماعي وبالتالي ينضبط السلوك عن طريق هذه القواعد والتنظيمات والضوابط التي يمارسها المجتمع، وتزداد تلك

الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع وتعقدت أنظمته وتباينت جماعاته. أي أن هناك أسباب أوجدت الحاجة الى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله.

وخلاصة القول ان جميع النظريات السابقة تتمحور حول القواعد والقيم والاحكام والمعايير في عمليات الضبط، وهذه اساسيات تقوم عليها الديانات السماوية على العموم والإسلام بوجه خاص مما يعني ضرورة توظيف تلك النظريات في كافة مراكز المجتمع ومؤسساته بصفة عامة حتى يتحقق الضبط الاجتماعي في أسمي معانيه، ومن ثم تقدم المجتمع والرقي بالمستوى الأخلاقي والقيمي لأفراده.

والدراسة الحالية تقترب من نظرية تالكوت بارسونز في تأكيدها على أهمية الضبط الاجتماعي الذي يمثل رد المجتمع على السلوك الفردي المنحرف بقصد إعادة التوازن إلى النظام الاجتماعي، وأن الضبط الاجتماعي لا غنى عنه لاستقرار المجتمع وتماسكه وتوازنه ولاستمرار بقائه.

وفي الوقت نفسه تقترب الدراسة الحالية من نظرية (ابن خلدون) من خلال إدراكه للدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي. لكونه يمارس نوعا من الرقابة على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السر والعلن، ويجعل (ابن خلدون) من الضبط الاجتماعي ظاهرة ملزمة بالنسبة للمجتمع، فضلاً عن أنه ينظر إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية فيرى أن الضبط لازم للحياة الاجتماعية وهو في الوقت ذاته ناجم عن خاصيَّةٍ طبيعية في الإنسان، وأنّ فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع، وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه.

ثالثا: ـ القيم في الفكر الاجتماعي:

اهتم الباحثون والعلماء في مختلف التخصصات بدراسة القيم لارتباطها بكافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية والجمالية للأفراد والجماعات، ولأنها تلعب دورا مهما في تحديد جوانب السلوك الإنساني، والناس يتمسكون بالقيم لأنها تعطي لوجودهم الإنساني معنى وهي التي تميزه عن الكائنات الأخرى، ومهما كان مستوى الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدون قيم لأن القيمة في النهاية هي كل شيء بالنسبة له .

تعّد القيم عنصرا رئيسًا في تشكيل ثقافة أي مجتمع فهي المثاليات العليا للأفراد والمجتمع، فضلاً عن أنها تقوم بدور كبير في إدراك الأفراد للأمور من حولهم وتصورهم للعالم المحيط بهم، وتعدُّ مرتكزات أساسية تقوم عليها عملية التفاعل الاجتماعي، وتعد جانبا مهما من جوانب البنية الفوقية للمجتمع، لذلك نجد أنَّه مع كل تغيير في التركيب البنائي للمجتمع، لابد من أن تتغير القيم لتواكب التركيب البنائي الجديد له، وينشأ صراع قيمي بين القيم الجديدة أو المستهدفة من التغيير والقيم السائدة بالفعل في المجتمع. وإذا نظرنا إلى القيم نجد أنها تتضمن عناصر الانتقاء والتفصيل، الأمر الذي يجعلها تختلف من مجتمع لآخر بل تختلف عند الشخص الواحد تبعا لرغباته و احتياجاته و تنشئته ، وهذا في كافة المجالات الثقافية و المعرفية وحتى على النسق القيمي للفرد، مما أدى إلى إعادة تشكيل الكثير من المعرفة و المفاهيم عن الحياة وتقويض أغلب تصورات الإنسان عن ذاته و عالمه، الأمر الذي أدى إلى تذبذب وعدم استقراره في القيم الموروثة والمكتسبة على حد سواء، و عدم قدرة المجتمع على التمييز بين الخطأ و الصواب بمعنى عدم القدرة على الاختيار بين القيم المتصارعة و بين القيم الموجودة في المجتمع و القيم الوافدة (كشيك، ٢٠٠٣ :٥٨).

لذلك كان من الضروري الانتقال بالقيم من مستوى التنظير من الخارج. إلى مستوى التطبيق في كافة المجالات وأن بثها في الناشئة أصبح أمرا مهما للغاية. ومما يبرز أهمية القيم أيضا أن الناس يحسون بالالتزام نحو أوضاع معينة ويحاولون الوصول إليها والإبقاء عليها ويبذلون في ذلك الشيء الكثير، فالناس يسيرون بحسب ما تمليه عليهم قيمهم، وعندما تلتقي قيم الفرد مع رغباته ينتفي عنه الصراع بين ما يعتنقه في ضرورته، وما يحس بالرغبة فيه أو النزوع عنه.

يعد مفهوم القيمة من أكثر المفاهيم المستخدمة في العلوم الاجتماعية غموضاً وإثارة للخلاف. ويرى بعض الباحثين عند تناولهم المفهوم الاجتماعي للقيم بأنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، الذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، ويرى بعضهم أن القيمة تتضمن قانوناً ومقياساً له شيء من الثبات على مر الزمن أو بعبارة أخرى القيمة تتضمن دستوراً ينظم نسق الأفعال والسلوك، والقيمة بهذا المعنى تضع الأفعال، وطرق السلوك وأهدافه على مستوى المقبول وغير المقبول ،أو المرغوب فيه والمرغوب عنه، والمستحسن والمستهجن، فإذا تساءلنا عن الأشياء والأعمال التي حكم عليها بأنها ذات قيمة وجدنا أن الجواب يكمن فيما يستحسنه المجتمع، أو فيما يقره وما يرضى عنه ويقرره، أما ما يستهجنه نحكم عليه (باللاقيمة له) أو بأنه ذو قيمة سلبية (ذياب،١٩٨٠: ٥٢). وبالتالي تشتمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى، خلال تجربة الإنسان الطويلة، وباختصار شديد الإطار المرجعي للسلوك الفردي والجماعي (الجوهري، عبد الهادي وآخرون،١٩٨٤: ١٩٦).

يرى تاريخ الفكر الاجتماعي أن علم الاجتماع قد نشأ في إطار حركة شاملة، وفي محاولة لتعقل الوجود الذي سيعيشه الإنسان، ففي أواخر القرن التاسع عشر شهدت الأحداث الجارية في ذلك الوقت انهيار الكنيسة الكاثوليكية والثورة الصناعية، وانهيار النظام التقليدي. وصاحب ذلك ظواهر ومشكلات في المجتمع، دفعت المهتمين إلى إجراء دراسات وبحوث بغية فهم حقائق المجتمع وكيفية إرشاد سلوك الأفراد والجماعات وتوجيهها، ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى دراسة القيم لأسباب عملية، تتمثل في الرغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية، وذلك لإرشاد الأفراد وتوجيههم، ومحاولة وضع دليل أو مرشد لهم في المجتمع، لجعل العالم أكثر صلاحية للحياة. وأصبحت القيم مجالاً خصباً لمزيد من الاهتمام والدراسة الاجتماعية، وذلك بعد أن قيل عنها إنها ذاتية (حسين،١٣٩٤هـ: ٦ .٧).

ويؤكد التراث الاجتماعي لعلم الاجتماع أن دراسة القيم قد استحوذت على أفكار معظم مؤسسي هذا العلم وفي مقدمتهم (أوجست كونت)، الذي أشار إلى القيم عندما تحدث عن فكرة التابو أو المحرمات التي تلعب دوراً مهماً في توجيه السلوك البشري، لأنها تمثل بعض النواهي على الأفراد –القبيلة أو العشيرة، وقد بين (أوجست كونت) أن أصل القيم يعود إلى ثلاثة عناصر هي (الفرد، الأسرة، المجتمع) وهي من أهم وسائل إصلاح المجتمع (بوشنسكي،١٩٩٢: ٣ .٤).

لقد اختلف العلماء بين مؤيد ومعارض لدراسة القيم، منهم من طالب بضرورة دراستها، وتشييد علم اجتماع القيم حتى يصبح مفيداً ونافعاً، ومنهم من طالب بمبدأ التحرر من القيم لأنها تنهض على عواطف الأفراد وأمزجتهم، وإن دراسة القيمة وأحكامها لا تخضع لمنهجية العلوم الأمبريقية، ومنها علم الاجتماع. ونظراً لتغلغل القيم في حياة الناس والمجتمع فقد أصبحت مسألتها قضية حياة يومية بالنسبة لعلماء وباحثي علم الاجتماع على مختلف أيديولوجياتهم وتخصصاتهم، وارتبطت اهتماماتهم بدراستها؛ لأنها تدخل في كل الأنساق الكبرى للفعل الإنساني (الكائن)، والشخصية، والمجتمع، والثقافة. وهي تعمل بوصفها قوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد، وتوجيه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، ونشأت في المجتمع الإنساني عبر تحول احتياجات ومطالب الجماعة الإنسانية إلى رموز، ثم خضعت لجملة من الصياغة والتنظير (القيسي،١٩٩٢: ٦٨).

والقيم هي مجموعة من المحددات المهمة للسلوك الاجتماعي، وهي نتائج لاهتمامات ونشاط الفرد والجماعة، وينظر البعض إليها على أنها من خصائص النوع البشري، وأنها ليست مجرد اختراعات شخصية تلتصق بجماعة معينة، والقيم عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية مهمة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، ويمكن أن ينظر إليها على أنها اهتمام أو اختيار وتفضيل، أو حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، الذي يحدد المرغوب عنه من السلوك (زهران،١٩٨٤: ١٢٤).

في حين يرى بعضهم الآخر، أن القيم مجموعة من المعتقدات التي تتمتع بقدر من الاستمرار النسبي، والتي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها، أو أنماط سلوكية يختارها أو ينقلها هؤلاء الأشخاص والواقع الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي، وتوضح القيم عن نفسها في المواقف والاتجاهات، والسلوك اللفظي، والسلوك الفعلي، والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة (جلبي،١٩٨٤: ٣٤).

ويجمع كثير من العلماء والباحثين، على أن القيم معتقدات قوية تتسم بقدر من الاستمرار النسبي، ويؤمن بها المجتمع، ويتمسك بها، ويتزعم هذا الاتجاه العلامة (ميلتون روكتش، M-Rokeach) وذلك في مؤلفيه عن القيم (The nature of human values ١٩٧٣) و(Beliefs, Attitudes and values ١٩٧٦) إذ يرى أنها معتقد تحظى بالدوام وتعبر عن تفضيل شخصي، أو اجتماعي لغاية من غايات الوجود، وميز (روكيتش) بين ثلاثة من المعتقدات (الوصفية، والآمرة والناهية (محمد وآخرون،١٩٨٥: ٣٤١ .٣٤٤).

لقد نظر مجموعة من العلماء إلى القيم من زاوية التفضيلات الإنسانية، إذ يرى (الجوهري،١٩٨٤) أن القيم هي التفضيلات الإنسانية والتصورات كما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية. ولذلك تشمل كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، وهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي (الجوهري، عبد الهادي وآخرون ،١٩٨٤: ٥٩ .٦٠). في حين تنظر إليها مجموعة أخرى من العلماء من زاوية الأحكام العقلية المعيارية، حيث يرى (خليفة،١٩٩٢) أن القيم عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات، أو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته، وممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ويكتسب منه من خلال هذه الخبرات (خليفة،١٩٩٢: ٥٩ .٦٠).

بينما يرى آخرون أن القيم تعني أحكاماً بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة. فنحن في أحكامنا التقييمية للأشياء مقيدون بمعايير المجتمع أو الجماعة وبأحكامها التقييمية، ومن هنا قيل إن القيم معيارية، والقيمة تعني شيئاً ذا قدرة على إشباع رغبة إنسانية، فالقيم إذن أحكام تقويمية ترتكز على الاعتقاد، ومن شأن هذا الاعتقاد تحت تأثير القيم بوصفها قوة محركة وقوة دافعة، أن يتحول إلى

عمل، ومن ثم عادات متأصلة في السلوك البشري، ومن هنا تتجلى الصلة الوثيقة بين القيم والعادات الاجتماعية (الجوهري، محمد وآخرون،١٩٩٩: ٢٩٥ .٢٩٦).

وبذلك فالقول بأن القيم ذات طبيعة معيارية، معناها أنها تختلف باختلاف الجماعات والنظم السائدة فيها، وإذا قبلنا أن القيم تعكس معايير ومثل السلوك، فليس ذلك بالمعنى الفلسفي المثالي الميتافيزيقي، وإنما بالمعنى الوظيفي الاجتماعي، الذي تعبر عنه الفضيلة الاجتماعية، التي تتلخص في أن يقوم الفرد بواجبه، ويحترم ممارسات مجتمعه وعاداته، ولا يقصد بالتوافق مع معايير الجماعة أن يبلغ الفرد الدرجة المثالية للكمال النفسي، أو الخلقي أو الروحي، وإنما يقصد بالتوافق مع المعايير أن يسلك الفرد السلوك السوي الواقعي المحسوس، أو الملموس الذي يرتضيه المجتمع (ذياب،١٩٨٠: ٥٤).

إن القيم ظاهرة ديناميكية متطورة لا تبقى جامدة، وإنما قد تتغير وقد تتطور، وقد تستهلك وتحل محلها قيم أخرى تكون في كثير من الحالات على نقيضها، وقد كشفت بعض الإسهامات الاجتماعية أن القيم الاجتماعية بوصفها ظاهرة اجتماعية تتسم بالدينامية، أي أنها متغيرة بتغير الظروف والأوضاع الاجتماعية، والأوضاع التي توجد في إطارها تؤثر فيها وتتأثر بها، وهي تختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات البشرية (الرحومي،١٩٩٩: ٧٦).

فالقيم تتغير بتغير المجتمعات، لأن التغير الاجتماعي حقيقة موجودة وملازمة لحياة المجتمعات، فالتغير هو سمة الوجود، وفي ذلك يقول (ابن خلدون،١٩٩٨): "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة، ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار والأزمنة والدول، سنة الله التي قد خلت في عباده (ابن خلدون،١٩٩٨: ٣٤).

وتتضمن القيم ثلاثة عناصر هي: العنصر المعرفي والعاطفي، والعنصر السلوكي، فهي معرفة لما هو مرغوب ومفضل. وهذا ما عبر عنه (كلاكون Kluckohn) بمفهوم "التصور المرغوب، فالزعم بأن شخصاً ما يتبنى قيمة معينة، إنما يعني أنه يعرف الطريق الصحيح للسلوك الذي ينبغي اتباعه من أجل تحقيق هذه القيمة، والقيمة تتضمن جانباً عاطفياً يستشعر مشاعر معينة إزاءها، وتتجلى هذه المشاعر في موافقته على كل ما يتسق مع هذه القيمة وعدم موافقته على ما يخالفها، أما العنصر السلوكي، فهو يفصح عن نفسه من خلال الحقيقة التي مفادها أن القيم متغيرات وسيطة تحفز على إتيان سلوك معين حينما تستثار (جلبي،١٩٨٤: ١٣٢).

والقيم الاجتماعية هي منظومة الحياة تؤثر في حياة البشر وفى سلوكياتهم وتحدد شكل العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل وهي صمام الأمان داخل التجمعات البشرية، وتمثل القيم أدوات الضبط الاجتماعي ومحركات السلوك وتفرز آليات الاستقرار والتوازن في المجتمعات البشرية. وإذا تعرضت منظومة القيم الاجتماعية إلى هزات أو تحولات غير مرغوب فيها أو انتابها نوع من الخلل نتيجة عوامل وظروف محددة تدهورت أحوال البشر وعم الفساد في الأرض وشعر الناس كما يشير (ابن خلدون) بفقدان التوازن وعدم الثقة وضياع الرؤى، وانتابت البشر حالة من الإحباط والعجز وعدم الرضى والقلق والتوتر، وشاعت بين الناس حالة من التردي والوهن، وسادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية، وفقد النظام الاجتماعي قدرته على البقاء والالتزام، وضعف لديهم الشعور بالانتماء للوطن. كل ذلك يعني الإحساس بوجود أزمة أو حالة يطلق عليها علماء الاجتماع أنومي أو اللامعيارية الأخلاقية. وقد أثرت هذه التغيرات بشكل مباشر على القيم الأخلاقية لدى أفراد المجتمع بصفة عامة، وعلى الشباب بصفة خاصة وأدت إلى ما يسمى بأزمة القيم الأخلاقية (حجازي، ٢٠٠٣: ٥٣).

ومما تقدم يمكن القول إن القيم تلعب دوراً مهماً في الحياة العامة، إذ تشكل جزءاً لا يستهان به في الإطار المرجعي للسلوك، ولها أهمية خاصة في التوجيه والإرشاد النفسي، ويبدو ذلك بصفة خاصة في انتقاء الأفراد الصالحين لبعض المهن، مثل رجال الدين، ورجال السياسة، والمختصين النفسيين والاجتماعيين، وفي تعليم الناس القيم الصالحة، ومن المعروف أن أي عملية تهدف إلى تعديل السلوك ينبغي أن تضع في الاعتبار جميع الجوانب الشخصية، بما في ذلك التوافق النفسي والاجتماعي (زهران،١٩٨٤: ١٢٧ .١٢٨).

يكشف العرض التحليلي لمفهوم القيم في الفكر الاجتماعي، عمَّا ينطوي عليه من مجموعة من الاتجاهات المتباينة من حيث طريقة التحليل، والمتفقة من حيث تأكيدها على أهمية الإطار الاجتماعي في تحديد القيم، أي أن الفرد يستمد قيمه من نظم مجتمعه وعاداته وتقاليده، أي من ثقافته، فالقيم ليست إلا تعبيرا عن رغبات الأفراد في إرضاء المجتمع الذي ينتمون إليه من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي.

إن أصحاب المنظور الاجتماعي يحاولون دراسة القيم كما تبدو في مجتمع بشري يرتبط بمكان معين وزمان محدد، ويخضع لظروف بعينها، وبالتالي فإن القيم تتطور بتطور المجتمع الذي توجد فيه، وأن أحكام القيمة تقبل الحكم عليها بالصدق والكذب على أساس من الأدلة التجريبية، وبالتالي حاول الكثير من علماء الاجتماع التأكيد على الأصول الاجتماعية والثقافية، وأهمية المجتمع وبنيته في نشأة القيم وتأثيرها على السلوك. وهذا يعني أن المتغيرات المعاصرة التي تمر بها مجتمعات العالم اليوم تؤثر بشكل مباشر

أو غير مباشر على البناء الاجتماعي لها، والتي تنعكس على سلوك الأفراد. ومن هنا يمكن القول إن القيم نسبية وليست مطلقة باستثناء ما يتعلق منها بالقيم الروحية المرتبطة بالديانات السماوية.

ثالثا: علاقة القيم ببعض المفاهيم الأخرى:

١-القيم والمعايير:

المعايير هي مجموعة من القواعد السلوكية التي تحدد لنا مختلف الطرق والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف (إسماعيل،١٩٩٨: ١٧).

لا شك أن التصور الذي ساد عن القيم والمعايير في تراث علم الاجتماع، كان يميل إلى ربط المصطلحين ببعضهما. فقد استخدما للدلالة على تلك التصورات الثقافية المشتركة حول ما هو مرغوب فيه، وقد حاول علماء نظرية الفعل وخاصة (سملر) في مؤلفه (السلوك الجمعي)، التفرقة بين مفهومي القيم والمعايير. فالقيم هي تصورات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، في حين أن المعايير هي تصورات حول نفس الشيء لكن على مستوى الخصوصية. أما (بارسونز) فإن التمييز الذي أقامه بين القيم والمعايير يعتمد أساساً على خصوصية أو عمومية الممارسة، فما يعَّد مرغوبا فيه من أعضاء المجتمع ويحدد على أساس مقولات عامة، يدخل في نطاق القيم، وما يحدد في ضوء مقولات خاصة أو نوعية يدخل ضمن فئة المعايير. فالقيم تتضمن التفضيلات الإنسانية، فهي الأساليب المفضلة لتوعية الناس نحو فئات محددة للخبرة الإنسانية، بينما تتضمن المعايير تصورات إنسانية من الواجبات والالتزامات، هي قواعد السلوك في مواقف معينة، فالقيم إذن تحدد التفضيلات الاجتماعية، بينما تعين المعايير القواعد والالتزامات الاجتماعية (الحسيني وآخرون،١٩٨٣: ١٥١).

إلى جانب ذلك هناك من ربط مفهوم القيمة بالمعنى و المعيار، فهذا (سوروكين) يرى أن هناك علاقة تبادلية بين (المعنى Meaning) و (المعيارNorm) و (القيمة Value) لدرجة تجعلنا لا نعرف أولوية أحدهم على الآخر فيقول: إن المعنى بالمفهوم الضيق هو قيمة، و أي قيمة تتطلب معنى، و هو قيمة إيجابية أو سلبية، و من ثم فإن ألفاظ القيمة المعنى، و المعيار، سوف تستخدم لتشير إلى الفئة العامة من الظواهر ذات المعنى . (بيومي، ١٩٨٦ :١٠٨).

من هنا نرى أن (سوروكين) ساوى بين القيمة والمعيار والمعنى، بينما نجد أن المعايير هي قواعد للسلوك، فهي تحدد ما يجب وما لا يجب اتباعه من أنماط سلوكية في ظروف محددة، بينما القيم هي مستويات للتفضيل مستقلة إلى حد ما عن المواقف الخاصة، فقيمة ما قد تكون بمثابة نقطة مرجعية لعدد كبير من المعايير، ولهذا فإن القيم بوصفها مستويات لتحديد ما يجب النظر إليه بوصفه مفضلا، تضع الأساس الذي ينهض عليه قبول أو رفض بعض المعايير. ويرى بعضهم أن اهتمامات الفرد تلعب دورا بارزا في قيمة الأشياء والموضوعات داخل المجتمع، لذلك نجد تخبطا بين القيمة والاتجاه من ناحية، وبين القيمة والرغبات من ناحية أخرى (فتوماس و زنانيكي)، يريان أن القيمة هي: المعطيات ذات المحتوى الواقعي المرتبطة بجماعة اجتماعية معينة، والتي تنطوي على معانٍ تجعل منها موضوعا للنشاطات و الاتجاهات (عماد، ٢٠٠٦: ١٤٢).

٢-القيم والسلوك:

السلوك هو الاستجابة لمثير، سواء أكان داخليا أو خارجيا، وتزداد درجة تعقيد السلوك تبعا لزيادة درجة النمو والنضج لدى الكائن الحي، ويمكن لنا فهم السلوك إذا ما أمكن دراسته من خلال العلاقة بينه وبين البيئة المثيرة له، ويشير (هب Hebb) إلى أن السلوك هو عملية تتولى مراكز الإحساس خلالها توجيه السلوك بهدف التوافق مع البيئة (القذافي،١٩٩٥: ١٨٠).

وتعد القيم قواعد عامة تحدد وتصنف السلوك المناسب في المواقف المختلفة، وتفرق بين السلوك المقبول والسلوك غير المقبول. فضلاً عن أنّها توضح القيم والمعايير والمبادئ والأفكار المقبولة والاتجاهات المشروعة للمجتمع، ومن ثم توضحان الطرق والوسائل المختلفة التي يجب أن يسلكها الإنسان وصولا لتحقيق الأهداف (فهمي،١٩٩٩: ٩٦).

إن كثيراً من الأنماط السلوكية التي يصدرها الفرد وهو بصدد التعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة، إنما تقف دالة على ما حددته الثقافة بأنه سلوك مرغوب فيه أكثر من أنها دالة على ما يتمثله الأفراد من قيم يرونها جديرة باهتمامهم، فالاستجابة التفضيلية لا تحدث من فراغ، ولكنها في سياق اجتماعي معين ويجب فهم هذه الاستجابة في ضوء السياق الذي توجد فيه، فالسلوك محصلة للتفاعل بين اتجاهين، أحدهما نحو الموضوع، والثاني نحو المواقف. فالفعل والسلوك لا يتحدد فقط بواسطة الاتجاهات أو القيم، ولكن إلى جانب ذلك توجد الحاجات والظروف الموقفية (خليفة،١٩٩٢: ٥٥).

٣-القيم والاتجاهات:

يعرف (البورت Allport) الاتجاه بأنه حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تكونت خلال التجارب والخبرات السابقة التي يمر بها الإنسان، التي تعمل على توجيه الاستجابة نحو الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به، أما (كرتش وكرتشفيلد Krech

and Crutshfield) فقد عرفا الاتجاه بأنه تكوين دائم من الدوافع والإدراك والانفعالات والعمليات المعرفية المرتبطة بجوانب حياة الفرد. والاتجاه إذن استعداد نفسي تظهر محصلته في وجهة نظر الشخص حول موضوع من الموضوعات سواء أكان اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسياً، أو حول قيمة من القيم كالقيمة الدينية أو الجمالية أو النظرية الاجتماعية أو حول جماعة من الجماعات كجماعة النادي أو المدرسة أو المصنع، ويعبر عن هذا الاتجاه تعبيراً لفظيا بالموافقة عليه أو عدم الموافقة أو المحايدة، ويمكن قياس الاتجاه بإعطاء درجة للموافقة والمعارضة والمحايدة (ابو النيل، د.ت: ٤٤٥ .٤٤٩).

لقد انطلقت أغلب آراء المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي في تفسيراتهم المختلفة لطبيعة القيم في علاقاتها بالاتجاهات من محورين أساسيين هما (عبدالعال،١٩٨٥: ٣٠٢ .٣٠٣):

المحور الأول: إن الاتجاهات تعكس القيم، كما أن القيم شكل أعمق من أشكال الاتجاهات، وبعبارة أخرى، إن القيم تعد امتداداً طبيعياً للاتجاهات، والفارق بينهما شكلي.

المحور الثاني: تعكس الربط بين الاتجاهات والقيم على أساس أن الاتجاه يمكن أن يتحول إلى قيمة في ظل توافر شروط معيارية معينة، ومعنى ذلك أنه ليس بالضرورة أن كل اتجاه يتحول إلى قيمة.

إن ذلك يؤكد على أن الاتجاهات لدى الفرد من الممكن أن تتعدل أو تتغير أحيانا حسب متغيرات العصر الراهن وهذا يسمى في العلاج النفسي باسم (تعديل السلوك) بوصفه أحد أنواع العلاجات المعرفية المستخدمة في تغيير الاتجاهات نحو موضوع ما أو قضية حياتية تهم المجتمع أو الفرد نفسه. وهنا ينشأ الصراع أو التنازع بين بقاء القديم الذي نشأ عليه بالرغم من وجود بعض الأخطاء فيه أو محاولته قبول الجديد بما يحدثه من تغيير في الآراء والاتجاهات، ومسايرته والأذعان له، وقد ينعكس هذا الصراع سلباً على الوضع النفسي والاجتماعي للفرد. هذا التنازع يؤدي حتماً إلى تغيير الاتجاه أو تعديله على الأقل وحسمه لصالح أحد الطرفين. وهو بذلك يؤدي بالنتيجة إلى الراحة النفسية إذا ما تحقق الحسم.

٤-القيم والحاجات:

تشير الحاجة إلى حالة من النقص الذي يعتري الجسم أو إلى الاضطراب الذي يصيب النفس، وإذا لم يقم الفرد بإشباع هذه الحاجة فإنه يثير لديه حالة من التوتر والضيق الذي ينتهي بإشباع هذه الحاجة. وتصنف الحاجات إلى ناحيتين رئيستين:

الأولى: الحاجات التي تكفل المحافظة على بقاء النوع، كالحاجة إلى الطعام والراحة والنوم.

والثانية: الحاجات التي تكفل المحافظة على بقاء النوع، كالحاجة إلى الجنس والحاجة إلى الأمومة.

ويميل الإنسان من تلقاء نفسه إلى الاحتفاظ بتوازنه الداخلي، وذلك بالقيام بالعمليات اللازمة لاستعادة توازنه، والإنسان يميل إلى الاحتفاظ بحالة توازن في علاقته بالبيئة المادية والاجتماعية، فإن اختل هذا التوازن شعر الفرد بحالة من التوتر تدفعه إلى نوع من السلوك الظاهر كالمشي أو الباطن كالتفكير أو هما معا (ابو النيل، د.ت: ١٥٠).

وقد اعتقد بعض الباحثين أن هناك تطابقا بين القيم والحاجات، وقد ذهب كل من (فرتش وكاهن) إلى أن خصائص القيم والحاجات متماثلة، والقيم ليست اعتقاداً حول ما ينبغي عمله ولكنها أيضا رغبة للفعل. فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن القول بأنه يحتضن قيماً معينة توجه سلوكه؛ ذلك أن القيم هي التغيرات المعرفية للحاجات، وعندما تتحول الحاجات إلى تغيرات معرفية أو قيم يصبح من اليسير تبريرها والدفاع عنها بوصفها غايات أو وسائل مرغوبة ومفضلة (جلبي،١٩٨٤: ١٣٧).

وفي المضمون نفسه نجد(بوجاردس) يشير إلى أن كل اتجاه مصحوب بقيمة، وأن القيمة والاتجاه جزءان لعملية واحدة، ولا معنى لأحدهما دون الآخر، وإذا كان الاتجاه إقدام وقبول ورضى، كانت القيمة التي تصحبه وترتبط به قيمة إيجابية، كما إذا كان الاتجاه يعبر عن الإحجام والنفور كانت القيمة التي تصحبه سلبية (ذياب ١٩٨٠، ٢٤).

هذه التعريفات ساوت بين القيمة والاتجاه، وهو أمر غير محدد وغير دقيق؛ لأن القيم أوضح من الاتجاهات؛ لأنها مرتبطة بما اكتسبه الفرد من معتقدات حول أنماط السلوك المفضلة أو الغايات المنشودة، بينما الاتجاهات تتحدد بصعوبة لارتباطها بالمواقف وبمدى تمسك الفرد بقيمه المرجعية له، ومن ثم فإن القيمة تحتل مكانة مركزية داخل التكوين الشخصي والنسق المعرفي للأفراد أكثر من الاتجاهات، ولهذا فإن القيم محددات للاتجاهات والسلوك.

رابعا: القيم الدينية وسيلة ضبطية للسلوك الاجتماعي:

يعرف (بركات،١٩٩١) القيم بأنها المعتقدات حول الأمور والغايات، وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم، والمكان والزمان، وتسوغ مواقفهم، وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، أي تتصل بنوعية السلوك المفضل بمعنى الوجود وغاياته (بركات:١٩٩١: ٣٢٩).

إن القيم كما يراها (بارسونز) في كتابه (الشخصية والبناء) تصورات توضيحية لتوجيه السلوك في الموقف، تحدد أحكام القبول أو الرفض، وتنبع من التجربة الاجتماعية، وتتوحد بها الشخصية، وهي عنصر مشترك في تكوين البناء الاجتماعي، لأنها حصيلة أو

نتاج عملية التنشئة الاجتماعية الإسلامية، والقيم الواضحة تحدد السلوك تحديداً قاطعاً، أو غامضة متشابهة تجعل السلوك متلبساً مختلطاً (موسى،١٩٩٨، ١٢٣ .١٢٦).

وتقوم نظرية (بارسونز) في الضبط الاجتماعي على أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وغاياته، ويمتد تأثيرها على أفعال الذين يشتركون معه في الفعل. أي أن الفعل يستند إلى توقع الشخص فيما يجب أن يفعله وما يفعله الآخرون. وتسهم هذه النظرية في توضيح الكثير من القضايا الاجتماعية.

أما بالنسبة للقيم الدينية فيعرفها (الجلاد،٢٠٠٧) على أنها :مجموعة من المثل العليا والغايات والمعتقدات والتشريعات والوسائل والضوابط والمعايير لسلوك الفرد والجماعة، مصدرها الله –عز وجل-وهذه القيم هي التي تحدد علاقة الإنسان وتوجهه إجمالا وتفصيلا مع الله تعالى ومع نفسه ومع البشر ومع الكون، وتتضمن هذه القيم غايات ووسائل (الجلاد، ٢٠٠٧:٥٧).

ويعرف (خليفة،١٩٩٢) القيم الدينية بأنها تلك القيم التي ترفع من شأن المعتقدات والمشاعر الدينية فتؤكد وحدة كل التجارب وإدراك الكون كلّه وتأكيد الإيمان الأقصى في مجالات النشاط المختلفة. ويقصد بالقيم الدينية اهتمام الفرد وميله إلى معرفة ما وراء الطبيعة أو العالم الظاهري فهو يرغب في معرفة أصل الإنسان ومصيره، ويرى أن هناك قوة تسيطر على العالم الذي يعيش فيه وهو يحاول أن يربط نفسه بهذه القوة بصورة ما، وبعض الناس يجدون إشباع هذه القيمة في طلب الرزق والسعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو إنسانية، وتشمل الإيمان بالله وتعاليمه، التسامح، التواضع، الاحترام، الوعي الديني وأخلاقه انطلاقا من الدين بوصفه مكسبًا لهذه القيم (خليفة،١٩٩٢: ١٦٠).

وترتبط القيم الدينية بما يترتب عليها من ثواب وعقاب الله سبحانه وتعالى، وهي الفيصل في الحكم على الحسن والقبيح، والخير والشر، والحلال والحرام، فقيمة الأشياء والأفعال محددة ومقومة في ضوء تحديد ما هو مباح وما هو حلال وما هو حرام. ويمكن أن نميز في الفكر الديني بين نوعين من القيم هي (خليفة،١٩٩٢: ٣٦ .٤٠):

١-القيم العلوية المطلقة: وتتسم بالخلود والثبات، وتأخذ طابع الإلزام حيث لا مجال فيها لاختيار الإنسان أو اجتهاده بشأنها وهي التي تتعلق بأصول الدين التي كشفها الله سبحانه وتعالى لعباده في الأديان السماوية من عبادات وعقائد.

٢-القيم النسبية: وهي ما اصطلح عليه الناس لتتناسب مع تصريف أحوالهم، وشؤون دنياهم وهذه محل اختيار الإنسان واجتهاده، حيث يطرح الموقف القيمي أكثر من بديل للاختيار، ومن هنا يصبح اختيار البديل المناسب متروكا للفرد نفسه.

إن مفهوم القيمة في القرآن الكريم، قد استعملت استعمالات متعددة منها قوله تعالى(ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاس لا يَعْلَمُونَ)(سورة يوسف: آية ٤٠). وإن القيم في الإسلام تصلح لكل زمان ومكان، فقيم الخير والصدق، والأمانة والإخلاص، وحفظ الجار، وغيرها من القيم هي موجودة في الأصل، وقد دعا إليها الإسلام وطالب المسلمين أن تكون أعمالهم وأقوالهم منسجمة ومرتبطة بهذه القيم، ولا يوجد إلا تفسير واحد لها، فالصدق يبقى صدقاً ويظل مفهومه واحداً لا يتغير على مر العصور وفي كل المجتمعات، إن المجتمعات بدأت تفسر هذه القيم بحسب فهمها لها، وبحسب نوع العلاقات السائدة بين أفرادها ولو فهموا الإسلام بشكل واع وصحيح لما احتاجوا أن يفسروا القيم تفسيرات مختلفة (سيد بكر،١٩٨٣: ١٧٦ .١٧٨).

وإذا تعمقنا في الدين الإسلامي نجد أن القيم الإسلامية مجموعة الأخلاق التي تصنع نسيج الشخصية الإسلامية وتجعلها متكاملة قادرة على التفاعل الحي مع المجتمع وعلى التوافق مع أعضائه، والعمل من أجل النفس والأسرة والعقيدة. والقيم الدينية في مجموعها نوعان هما (قميحة،١٩٩٤: ٤١ .٤٥).

١-الصفات السلبية: وهي قيم التخلي، وتتجلى في هجر ما نهى الله عنه من شرور وموبقات كشرب الخمر والكذب والسرقة... الخ.

٢-القيم الايجابية: وهي القيم التي يكلف الفرد بالتحلي بها، وأخذ نفسه بمقتضياتها مثل الصدق والأمانة والرحمة والكرم وحسن الجوار.

إن القيم الإسلامية كثيرة ومتعددة، فقد تناولت جميع مجالات الحياة فتطرقت إلى الشر وما تفرع فيه (الصفات السلبية) وعدَّته من الأمور الضارة في المجتمع، فضلاً عن أنَّها تطرقت إلى الخير وما تفرع منه (القيم الايجابية) وعدَّته نافعا للمجتمع.

ومن أهم خصائص القيم الدينية ما يلي :(فهمي، ١٩٩٩:١٤٦)

١-مناسبتها وملاءمتها مع خصائص الطبيعة الفطرية في الإنسان، الفردية منها والاجتماعية، وهي من ثم تتصف بالإنسانية والاجتماعية والواقعية وليست قيما مجردة بعيدة عن الواقع والممارسة.

٢-إن صياغتها الإلهية قد جاءت لتساير التجدد المستمر في الحياة الإنسانية والاجتماعية فهي تساير الطبيعة البشرية في كل أطوار نموها خلال خبراتها المتجددة، بحيث تترك للشخصية الإنسانية والمجتمعات البشرية حرية تامة للسلوك في إطارها، بشرط المحافظة على هذا الإطار، والاتفاق والتكيف معه.

٣-من خصائصها أيضا أنها ترتبط بالسلوك البشري في كل مظاهره وأبعاده حينما يترجم إلى أنشطة وأفعال في داخل النظم الاجتماعية المكونة للمجتمع البشري.

إذن، فعملية الضبط الاجتماعي في المجتمع يحكمها القانون الوضعي للدولة وقيم المجتمع والضبط الديني غير الرسمي، لاسيما أن هناك مؤسسات تقوم بعملية الضبط الاجتماعي مدعومة من مؤسسات رسمية تابعة للدولة. فالممارسة الدينية المبنية على قواعد الدين الإسلامي تستجيب لمقتضيات الواقع الاجتماعي وتمارس الضبط الاجتماعي من خلال قيمها الدينية، وتشكل ثقافتها على أفراد المجتمع النسبة الأكبر في تكوين المجتمع وتأسيس ممارسته دون توجيه رسمي. لذا اعتبرت القيم الدينية في مجتمعنا الإسلامي مهمة لأنّها تقوم بأكبر وظيفة غير رسمية متمثّلة بتقليص النزاعات وتهذيب السلوك وتحويله من سلوك الكائن الحي إلى أنسنة ذلك السلوك، وهي ميزة ينفرد بها الدين وخاصة القيم الدينية الإسلامية، ولهذا يبدو وبصورة متزايدة وملحة في ظل متغيرات العصر الراهن واتساع نطاق العولمة وخاصة الثقافية منها العودة إلى الالتزام بالدين وقيمه الضبطية دون اتجاهاته المتعصبة، واختيار الأسلوب السهل لضوابطه في الممارسة الاجتماعية، وهي تؤدي بدورها إلى تقليص أكبر عدد من النزاعات والخلافات بين أفراد المجتمع الواحد ويتحقق من خلال ذلك الأمن والاستقرار الاجتماعي.

لذا فإن القيم الدينية وسيلة ضبطية قد نجحت في رسم العلاقة بين الفرد بوصفه إنسانًا ينتمي إلى المجتمع الأكبر، وإلى الآخرين الذين يشكلون بمجموعهم المجتمع الكلي، واستطاع أن يقلص النزعات بين الفرد نفسه وبين الفرد والآخرين من خلال استخدام الوسائل التي تمارسها القيم الدينية في الارتقاء بسلوك الفرد وتنظيم تكوينه النفسي الداخلي الذي يؤدي به حتماً إلى الراحة النفسية الخالية من اضطرابات العصر وكثرة مثيراته وتعدد مصادره الخارجية منها والداخلية التي تنشأ من الوسوسة ثم الصراع الذي يؤدي إلى فقدان الاتزان الانفعالي.

إن أهمية القيم الدينية بوصفها وسيلة ضبطية تتحدد في ممارسة عمليات الضبط الاجتماعي النفسي لدى الفرد أو المجتمع، وهي ممارسة ذات دور إنساني يؤدي إلى تقويم سلوك الفرد وبناء أسس قيمية تقوم على الضبط وتعميق الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد.

خامسا: القيم الدينية والضبط الاجتماعي في مواجهة تحديات العولمة:

تشكل المعايير الاجتماعية المكتسبة من الأسرة أو التنشئة الاجتماعية عاملاً مؤثراً على السلوك الفردي للإنسان، سواء أكان هذا السلوك جسدياً - حركياً أو سلوكاً غير منظور كالتفكير والإدراك أو ما يصدر من الإنسان في مواقف الحياة المختلفة في البيئة الاجتماعية، فالسلوك الفردي تحدده معايير الأسرة المكتسبة التي ينقلها إلى المجتمع الأوسع بعد سن الخامسة أو السادسة من العمر، وهي أول مواجهة له خارج نطاق الأسرة، وهو بذلك يطبق ما تعمله في أسرته على الميدان الأوسع وهو المجتمع، يصاحب تلك العمليات الاجتماعية المتعلمة من الأسرة، اكتساب القيم وتمثلها في الشخصية، وتقليد الآخرين، وعادات البيئة السائدة، وعملية توجيه الأطفال تجاه القيم، والأهداف، والدوافع الملائمة للثقافة في المجتمع، كل هذه العمليات تسمى بالتطبيع الاجتماعي، فكل مجتمع من المجتمعات عندما يغرس سلوكيات معينة في أفراد مجتمعه يتوقع أن يكون الغرس موجهاً نحو تربية محددة المعالم، والتوقعات تتحقق بفعل ضوابط التربية وقدرة التنشئة الأسرية والاجتماعية على ضبط تلك النتائج. ففي مجتمعاتنا الإسلامية تحرص الأسرة المسلمة على إشاعة روح التعاون، المسالمة، المسايرة، الطاعة، الطيبة في أبنائها، وهي تقاليد توارثها الآباء من الأجداد استناداً على منهج الدين الإسلامي. تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ضبط السلوك وتوجيهه بما يتلاءم مع منظومة القيم السائدة.

القيم عنصر مشترك داخل في تركيب البناء الاجتماعي وتكوين بناء الشخصية، فالشخصية تتوحد بالقيم التي ترتبط بمعنى الحياة عند الشخص، وتصير حافزا وراء كل سلوك وفعل وفكر، وهي في الوقت نفسه عنصر منظم للعلاقات داخل الأنساق الاجتماعية، وبين الأنساق بعضها مع بعض داخل البناء الاجتماعي. وقد اهتم الفلاسفة والاجتماعيون بتفسير القيم، واختلفوا في تفسير منابعها، وتحليل مضمونها، فالفلاسفة يصفونها بأسبقية الوجود (أفكار مجردة في الزمن). ومهما تكن النظرة إلى القيم، وما يراه البعض من أنها تقع خارج نطاق العلم، يرى الاجتماعيون أن القيم من مصنع المجتمع، وإنها تعبير عن الواقع، فهي حقائق اجتماعية توجد في المجتمع، ومن أمثلتها الدين والأخلاق والقانون والاقتصاد، ولها ظواهر اجتماعية توجد كأشياء، وتعدُّ مثلاً عليا.

وتعد القيم مفتاح البناء الاجتماعي والشخصية. فالقيم عنصر أساسي في تكوين المجتمعات الإنسانية، فهي تضبط سلوك الأفراد، وتحكم العلاقات بينهم، وتنظيم العلاقات الاجتماعية والعلاقات بينهما، ولا يوجد مجتمع إنساني بدائي أو حضري أو اجتماعي أو زراعي يخلو من القيم التي تعطي لحياة أفرادها معنى وغرضاً، ويعبر عنها رمزياً، وترتبط بتاريخ الجماعة، وتعطي هذه القيم معالم الإنسان قدرا رفيعاً سامياً، يعلو به على عالم الحيوان، وتنشأ في المجتمع استجابة من الأفراد للقوى والضغوط التي تفرضها البيئة، ويتشبث الأفراد بها عن وعي منهم ويتعقلونها، ويلتزمون بها في سلوكهم، وتتحدد بها الشخصيات في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية(الشيباني،٢٠٠٩: ٤٤ .٤٥).

وتعَّد القيم خاصية من خصائص المجتمع الإنساني، فالإنسان هو موضوع القيم، والقيم عملية اجتماعية تختص بالجنس البشري عموما، تشتق أهميتها ووظائفها من طبيعة وجوده في المجتمع، فلا وجود للمجتمع الإنساني بدون قيم، فهما ظاهرتان متماسكتان أشد التماسك، ويشبههما (كروبير Kroeber) بأنهما كسطحي الورقة في تلاحقهما، فإذا محونا من أي مجتمع إنساني قيمة، فإننا نكون قد سلخنا عنه بشريته (كبارة،٢٠٠٣: ٥٤).

يعّد الدين أهم وأقوى وسيلة من وسائل الضبط، من خلال ما يقوم به من وظائف في حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الاجتماعية، ولذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسته ووضعه على قمة النظم الاجتماعية. والدين نظام اجتماعي شامل لا يسمح لأي فرد أن يكون له رأيٌ خاصٌ فيه، أو يسلك سلوكا خارجا عليه. فهو يضبط سلوك الأفراد في المجتمع بالثواب والعقاب لا في الحياة الدنيا فحسب بل في الدار الآخرة أيضاً. فالتدين علاقة شخصية بين العبد وربه، وجزاؤه مؤجل لما بعد الموت، وإن المجتمع لا يترك الفرد لهذا الجزاء بل يوقع جزاءاته ويزاول ضغوطه بالتبشير والوعظ والتخويف، ليصبح الدين بذلك أداة ضبط اجتماعي، لها فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد، فحياة الجماعة والتنظيم الاجتماعي لا يمكن أن يستقرا بفعل قوة القوانين الوضعية فقط، بل لابد من الردع الروحي والإيمان بالقيم الاجتماعية والخوف من غضب الله، وبالتالي يصبح لهذه السلطة الروحية قوة تفوق قوة القانون وأحكامه أو مظاهر السلطة المادية الأخرى (سعدالله،٢٠٠٣: ٥١).

يشكل الدين أحد أهم الركائز – الأسس لدى الإنسان المعاصر، نظراً للتغيرات السريعة المستجدة في حياة المجتمعات وبنائها السريع، مقارنة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة التي تميزت ببساطة الحياة .فالتغيرات السريعة في مختلف جوانب الحياة أحدثت تغيرات جذرية في تلك المجتمعات، والتي طالت خلالها القواعد والقوانين والقيم الاجتماعية، وكل ما يتصل بتنظيمها، مما يستدعي بشكل ملح العودة إلى الدين بقيمه لتنظيم حياة الناس وإضفاء حالة الطمأنينة والهدوء عليها بعد أن فقدوها. فالدين إذن سلطة عليا تقوم على فكرة العقاب والثواب، وهو نظام اجتماعي له أثر كبير في تنظيم المجتمع، لأن العلاقة وثيقة بين الدين وقواعد السلوك، ويؤكد كثير من علماء الاجتماع على أهميته في ضبط سلوك الأفراد والجماعات معا، كونه يتضمن علاقة لا تقوم بين رجل وآخر فحسب، لكنها تقوم كذلك بين الإنسان وقوة أعلى منه. فالدين يفرض جزاء يمكن وصفه بأنه فوق اجتماعي كالخوف من غضب الله. ويرى بعض الكتاب أمثال (بنيامين كد B-Kidd) والفيلسوف المعاصر (لويس Lewis) أن قاعدة السلوك الخلقي لا تقوى على البقاء بدون تأييد من الدين، فالنظام الديني سلطة قوية لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس في ضوء مشيئته، قوى فوق بشرية، ولهذا فإن قواعد السلوك الخلقي لا يمكنها البقاء والاستمرار بدون سلطة الاعتقاد الديني (العادلي،١٩٨٥: ٥٧).

ويؤكد علماء الاجتماع كذلك على أن المجتمع لا يتماسك أو يترابط إلا بفضل الدين، وأن المجتمع لا يوجد أصلاً إلا على أساس الإيمان الجمعي، وكلما ازداد ذلك الإيمان، ازداد تبعاً له تماسك وترابط الجماعة، ويرى (أندرسون) أن الدين مازال يؤدي دورا مؤثراً وفعالاً في التنظيم الاجتماعي لبعض الدول الصناعية. إلا أن هذا التأثير يكون أقوى في المجتمعات المتجانسة والمترابطة اجتماعياً، بينما تتميز المجتمعات الكبرى غير المتجانسة بضعف التأثير الديني ويفسر ذلك بسبب وجود هيئات أخرى متنوعة للضبط الاجتماعي، وقد اهتم (براون) بدراسة الوظيفة الاجتماعية للأديان، ومدى إسهامها في بناء النظام الاجتماعي، ويرى أن الوظيفة الاجتماعية لأي دين ليس لها علاقة بنوع الدين، وهل هو حقيقي أو وهمي، لأن الحياة الإنسانية عبارة عن مشاعر وأحاسيس تتفاعل مع رسالة الدين. ويرى أن وظيفة الدين تكمن في إشباعه للحاجات المجتمعية، فضلا عن الحاجات الفردية (الحامد،١٩٩٤: ٨٦).

واهتم (راد كلف براون) في دراسته للدين بالمنهج الوظيفي التكاملي من خلال ملاحظته للشعائر والطقوس التي يؤديها الأفراد، ومدى تأثيرها في أفكارهم وسلوكهم. أما (جورج ليندبرج) فيرى أن الضبط الاجتماعي أحد الوظائف المهمة للنظم الدينية، ويرى أن رجال الدين يمثلون طبقة اجتماعية مهمة من طبقات المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها، ويؤدون وظائف مهمة، أهمها تربية الشباب وتثقيفهم من الناحية الخلقية، وتعليمهم كيفية المحافظة على المعايير الاجتماعية للمجتمع، وتدريبهم على كيفية ممارستها. ويشير (إيزيك فروم) في كتابه عن (المجتمع السليم،١٩٦٠)، و(الخوف من الحرية،١٩٤١) إلى أن نسبة الاضطرابات النفسية والعصبية تزداد في المجتمعات الحضرية الحديثة، حيث تضعف المشاعر الدينية، وحيث يزداد الإحساس بالفردية والغربة والضياع، وحيث يزداد القلق والتوتر، ويؤيد (أنديز) (إيريك فروم) وجهة النظر هذه فهو يرى أن الدين بوصفه أداة للضبط الاجتماعي يضعف أثره كلما بدأ الأفراد يدركون الحقيقة النسبية أكثر من اهتمامهم بالحقيقة المطلقة، وإن المؤسسات الدينية في المجتمع الغربي بالرغم من اهتمامها بحل المشكلات التي تصادفها، إلا أنها تجد أحيانا بعض الصعوبات في فرض نفوذها على الأفراد وكذلك يرى (ادوارد سبابيير) أن للدين أهمية كبرى، ويلعب دوراً بالغاً في ضبط سلوك الأفراد، فهو يزود الإنسان بالسكينة والإيمان، وهدوء النفس، وسلامة العقل (سليم،١٩٨٥: ١٦٦ .١٧٠).

والدين نظام عقلاني منطقي موزون يتكون من مجموعة المعتقدات والمبادئ والقيم والطقوس السلوكية الخاصة بعبادة الله سبحانه وتعالى، والخضوع لمشيئته وأوامره السماوية وتعاليمه الربانية والالتزام برسالته الإلهية التي ينزلها على الناس عبر الرسل والأنبياء الصالحين الذين هم بمثابة حلقة الوصل بين الله والناس المطلوب هدايتهم وتقويم سلوكهم، وللدين أثره النفسي والاجتماعي العميق في نفوس الأفراد المؤمنين به، ذلك أنه يحدد إطار تفكيرهم الإلهي، ويعين سلوكهم اليومي والتفصيلي، ويرسم نمط حياتهم ويصنع أيديولوجيتهم التي تصوغ تصرفاتهم وعلاقاتهم الخاصة والعامة (الحسن،٢٠٠٥: ٤٥).

والدين بما يشتمل عليه من قيم مختلفة قادرٌ على توجيه سلوك الفرد وضبطه، بما يتلاءم مع طبيعة الحياة المختلفة، ويمكنه من بناء شخصيته لتكون دعامة قوية من دعامات البناء الاجتماعي. وتتم عملية استدماج القيم عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي، التي تعدُّ أساساً لعملية التنشئة الاجتماعية، حيث يتعلم الفرد والجماعة أنماط السلوك المتنوعة، والاتجاهات التي تنظم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع الواحد في إطار القيم السائدة، والثقافة والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها، وبذلك تلعب التنشئة الاجتماعية الإسلامية دورا كبيرا في غرس القيم الدينية عند أفراد الأسرة، وهذه القيم مستمدة من المنهج الإسلامي (موسى،١٩٩٨: ١٣٠).

إن إدراك أهمية الدين في الحياة، تعني إدراك أن الدين منبع أخلاق الفرد، وهو أيضاً منبع أخلاق المجتمع الإنساني، بشتى صور هذا التعامل، والدين هو سبب قوة المجتمع، وسبب قوة الفرد، وهو الذي يتيح الفرصة لمشاعر الحب والتعاون والبذل والعطاء والمشاركة الوجدانية تجاه الآخرين، وكلها مشاعر ضرورية للحد من الصراع بين الأفراد، والتكالب على المنفعة الذاتية، وتخفيف حدة الأنانية، وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية (العراقي،١٩٨٤: ٥٥-٥٦).

وتجاوزت ضوابط الدين الحدود الضيقة لمفهوم الدين من كونه ممارسة تعبدية لبعض الشعائر والمعتقدات محكومة ببعض الضوابط الملزمة لأفرادها المعتقدين بها، وبالتالي يخضعون الى طائلة العقاب عند تجاوز الحدود المقرة عقائدياً، وأضحت مؤثرة في جميع مجالات الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالضبط الديني يؤثر تأثيرا مباشراً وفعالاً في ثقافة المجتمعات ويعمل على توارثها.

وأمَّا عن علاقته بالاقتصاد فنجد أن الدين الاسلامي وضع الأحكام وأصول التشريعات المنظمة لحياة الانسان. فأقرت الملكية الفردية وفتحت المجال أمام المنافسة والعمل على التفوق، وجعلت العلاقات الاقتصادية بين الناس تقوم على دعائم متينة من الصدق والأمانة والإخلاص والتعاون والعدل والتواصي بالبر والإحسان والتكافل.

وأمَّا في الجانب السياسي فتجد للضبط الديني أهمية كبرى في إقرار العدالة والتماسك الاجتماعي. وفي مجال التربية وهي عملية تكيف سلوك الأفراد ومواقفهم ليتماشوا ويسايروا القوالب والأنماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة، فضلاً عن أن من شأنها أن تبذر في نفوس أبناء الجماعة الخوف من العقوبة الإلهية، وهذا الخوف هو الكفيل للامتثال للضوابط الدينية المقدسة التي تنظم الحياة الاجتماعية (سليم، ١٩٨٥: ١٧٢)

أما بالنسبة للضبط الاجتماعي فيعد سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، وجد في مرحلة متقدمة من تشكيلها لضبط مجتمعاتهم، وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية، والقيم الاجتماعية، وظهرت أشكاله المباشرة وغير المباشرة في توجيه سلوك الأفراد الذين تتجاذبهم الغرائز والأهواء والدوافع والرغبات المختلفة، ويشير مفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع على أفراده، ويستعين بها على حماية مقوماته، والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها عوامل الانحراف، ومظاهر العصيان والتمرد، وينطوي مفهوم الضبط الاجتماعي على تقرير العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها الضبط (الأخرس،١٩٩٧: ١٩).

وقد قسم بعض المفكرين الضبط الاجتماعي إلى نمطين هما: الضبط الشعوري، والضبط اللاشعوري. ويسمى بالضبط الداخلي، وهو تلقائي نما تدريجياً وتلقائياً من خلال بعض التفاعلات الاجتماعية التي تبلورت ثم تصلبت تدريجياً، فأصبحت قواعد راسخة، وجزءاً لا يتجزأ من شخصية الفرد، وهذا النوع من الضبط هو أفضل أنواع الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة، مما يسهل تطبيقه لأنه لا يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه وهو يضبط ضبطاً داخلياً لا شعورياً يصدر عن مشاعر الفرد ورغبته، وليس خوفا من سلطة أو قانون معين (الجابري، خالد، ١٩٩٧: ٥٢).

وقد أشار (ابن خلدون) في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً في قوله "إن الاجتماع للبشر ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية، يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية يحصل نفعها في الدنيا فقط، ويرى أن الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي، وإن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان، من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت (حسين، ١٣٩٤هـ: ٢٠١).

وتحقيق الضبط في المجتمع يتم من خلال أشكاله الرسمية وغير الرسمية، التي تتباين آثارها بحسب نوع الأدوات والأساليب التي يستخدمها، وكلما قوى نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت أثار الضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير الاجتماعية، ويرى بعض العلماء أن فاعلية الضبط الاجتماعي والالتزام بالمعايير السائدة تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية، ونمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى، ويتميز الضبط الاجتماعي الذي يقره الدين الإسلامي بخصائص فريدة عن تلك الضوابط التي توجد في بعض الشرائع والقوانين الوضعية، فالتشريع الإسلامي يتخذ سلطته من الله سبحانه وتعالى، ويعتمد في سلطته وضوابطه على وازع الضمير في النفس الإنسانية، ويعمل بوصفه موجهًا للإنسان في تصرفاته، فيكون الضمير على يقظة في جميع الأوقات بأنه مراقب إلهياً في السر والعلن(السالم،٢٠٠٠: ٣٦). قال تعالى:(إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) (سورة فاطر: آية ٣٨).

وتنبثق أسس الضبط الاجتماعي في الإسلام من مصادر معروفة في المجتمعات، إذ إن مصادره في الإسلام هي: القرآن والسنة والعرف والعادات، وفي إطار هذه المصادر تتحدد التشريعات والقواعد الخلقية والقيم، التي توجه علاقات الفرد بالآخرين في المجتمع الإسلامي (العمايرة،١٩٩٩: ٢٨٩).

منذ خلقت النفس البشرية من قبل الله سبحانه وتعالى وقد جعلها تحمل بين طياتها نوازع الخير والشر، حيث قال تعالى (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) (سورة الشمس: آية ٧ -١٠) . وجعل سبحانه النجاح والفشل مرهونين بسعي الانسان للارتقاء بنفسه أو الانحطاط بها الى مهاوي الرذيلة، والانسان منذ بدء خلقه خُير بين طريقين طريق الخير أو طريق الشر، ومنذ تلك اللحظة بدأت رحلة الإنسان التي اتسمت بالصراع ما بين نوازع الخير التي يحملها مع نوازع الشر التي في نفسه. ومن هنا لا بد للإنسان أن يستعين بما أنعم الله عليه من نعم، وبما أعطاه الله من حكمة وعقل ليختار الطريق الصواب، قال تعالى (أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ) (سورة البلد: آية ٨ -١٠).

ولذا فقد قرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية يشكل مجموعها منهجاً متكاملاً لاستقرار المجتمع، الضابط الأول هو الضابط الذاتي في داخل النفس الإنسانية، يتحقق إذا تمكنت تعاليم الشريعة من نفس الفرد بحيث تشكل ضابطاً خلقياً يحاكم الإنسان نفسه بنفسه، والضابط الثاني هو ضابط اجتماعي مصدره المجتمع يتكون من خلال إشاعة المعروف والأمر به ومحاربة المنكر والنهي عنه. قال تعالى:(كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) (آل عمران: آية ١١٠)، حتى تصبح محددات السلوك المقبول في المجتمع، أما الضابط الثالث فهو ضابط السلطة حيث تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنواع المخالفات. وهذه الضوابط تتكامل لتحقيق المعاني الإسلامية لتصبح الحياة بها أقرب إلى الكمال والسعادة والحضارة والرخاء والطمأنينة (السالم،٢٠٠٠: ٣٧).

وهذا ما أشار اليه (ابن خلدون) في نظريته، فهو يقول: إن الاجتماع البشري ضروري، إذ إن الإنسان مدني بطبعه، حتى إذا حصل هذا الاجتماع البشري ومن ثم العمران، فلابد من وازع، يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم من الحيوانية والعدوان والظلم. وفي الوقت نفسه أدرك (ابن خلدون) الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي لكونه يمارس نوعا من الرقابة على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السر والعلن، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يمتثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها (السالم، ٢٠٠٠:٨٢).

يتحدد السلوك الإنساني بالقيم التي تنشأ بدورها عن تصورات الإنسان وأفكاره ومعتقداته بما يدور حوله من ظواهر، فتفكير الإنسان في الأشياء والمواقف التي تدور حوله وبناء تصوراته عنها هو الذي يحدّد منظومته القيمية، ومن ثم تتحدد أنماط سلوكه وفق هذه المنظومة، وهذا ما يعطي للقيم أهمية بوصفها منظمات لسلوك الأفراد فيما ينبغي فعله والتحلي به، وفيما ينبغي تركه والابتعاد عنه.

إن القيم الدينية هي التي تحفظ الإنسان من الانحرافات السلوكية، وبدونها يكون خاضعاً لغرائزه وشهواته، وعندما تضعف هذه القيم في النفس البشرية تسيطر الرغبة والغريزة فتجرفه في تياراتها المتضاربة. فالقيم إذن هي التي تحدد أهداف الإنسان في الحياة وتشعره بالنجاح والإنجاز والتقدم وتبعث في نفسه السعادة الحقيقية الكامنة وتبعد عنه التعاسة والفشل، وهي التي تعزز ثقته بنفسه وتقديره واحترامه لها .فالقيم الإيجابية تعزز لدى الإنسان الطاقات الفاعلة وتمكنه من التفاعل الإيجابي مع مواقف الحياة المختلفة، أما القيم السلبية فإنها تؤدي الى العجز والضعف والاستسلام وعدم القدرة على مواجهة صعوبات الحياة. قال تعالى (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً)(سورة النحل: آية ٩٧).

من الدعائم التي يعدُّها (الماوردي) ضرورية للضبط الاجتماعي ستة أمور هي: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح، وقد أطلق عليها الماوردي قواعد للضبط، ويأتي الدين بوصفه أبرز هذه القواعد ليؤدي وظيفتين يعمل بهما لاستقرار النظام الاجتماعي، وظيفة اجتماعية وأخرى فردية، فالدين من وجهة نظره يمارس ضبطا ذاتيا على الفرد، من حيث تهذيب نفسه وتخليصها من شوائب السلوك اللاسوي وبخاصة السلوك الانحرافي، بتوافر قدرة عالية لدى الفرد في ضبط النفس

والسيطرة عليها ومحاربة نزعتها الشهوانية، ولكنه في الوقت نفسه يسعى لإحداث التوازن داخل النفس فلا يسعى إلى حرمانها من كل متطلباتها، بل لابد من توفير ما تحتاج إليه من الضروريات بوصفه شرطًا أساسًا لإصلاح الفرد وضبط سلوكه وتصرفاته، فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك عاطفيا وفكريا لتتحقق وحدة الجماعة وتتكامل شخصيتها . (ابوحوسه،١٩٨٥: ٤٨ .٥٣).

وقد أكد (بارسونز) في نظريته التي ترى أن الفعل الذي يقوم به الفاعل محكوم بأفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه وغاياته، ويمتد تأثيرها على أفعال الذين يشتركون معه في الفعل. أي أن الفعل يستند إلى توقع الشخص ما يجب أن يفعله وما يفعله الآخرون، هذا التوقع من قبل الفرد متبوعاً بالتزام قيمي يسهم في جعل السلوك الفردي منضبطا. أي أن العمل الإيجابي الذي يقوم به الفرد بما يتناسب ومنظومة القيم الدينية يولد لديه الطمأنينة والراحة النفسية في حياته الدنيا والآخرة كقوله تعالى(يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ)(سورة فاطر:٥).

لقد جاء الضبط الاجتماعي في الإسلام وسطا، فلم يوسع من دائرة الجماعية التي تقضي على كيان الفرد، وتصادر وتلغي حدوده وخصائصه الفردية، ولم تتوسع في دائرة الفردية إلى درجة الأنانية التي تفكك روابط المجتمع، فالإسلام تتوافر فيه محاسن الفردية والجماعية، وعملية الضبط الاجتماعي -في المجتمع الإسلامي- لا تقوم على السلطة الخارجية، بل تخضع للنظام التربوي الذي يتبناه الإسلام في إصلاح الفرد ليكون سلوكه موجهاً لما في نفسه، حيث التربية على القيم الأخلاقية إلى حد كبير، وهي هنا لا تخضع لمراقبة الأفراد فحسب، وإنما لمراقبة الله في السر والعلن، ومهمة التربية الإسلامية وتأثيرها في الفرد تكوين أنماط الضوابط الإسلامية في سلوك الأفراد، وجعله التزاماً محبباً يعمله الفرد عن طواعية دون إجبار أو إكراه، يثاب عليه الإنسان في آخرته، ويشعر به وبأثره، ويثاب عليه أيضا في دنياه(مطر،١٩٨٦: ٨٦).

إن دعم الشخصية الإسلامية وتقوية عناصرها الأساسية تتطلب من المسلم بعض الالتزامات حيال نفسه وحيال المجتمع أيضا، فهو في سلوكه الفردي مكلف بأن يحسن أحواله وظروفه، وفي الوقت نفسه مطالب بالعمل لصالح المجتمع، وأمر كهذا يستدعي حالة من التعاون والأخذ والعطاء بين الفرد والمجتمع، فالفرد ينبغي أن لا يأخذ من المجتمع فحسب، بل يجب أن يعطي للمجتمع مثلما أخذ منه، وعملية الأخذ والعطاء بين الفرد والمجتمع إنما تعزز الوحدة بينهما وتعمقها، وإن الإسلام أيضا يحث على التعاون والتكاتف بين الأفراد في إشباع حاجاتهم الذاتية وفي تحقيق أهداف المجتمع القريبة والبعيدة، وأمر كهذا يعزز مكانة الفرد في المجتمع ويجعل المجتمع في مركز يمكنه من خدمة الفرد وتحقيق طموحاته وأهدافه. وهنا يكون الفرد مكملاً للمجتمع، ويكون المجتمع مكملا للفرد، لكن السلوك في الإسلام دائما يرتبط بالإيمان الذي لا يحصر فيه المرء نفسه داخل دائرته الشخصية الضيقة، بل يسعى دائما إلى خدمة الآخرين والتعاون معهم في تحقيق غاياتهم المنشودة، علماً بأن التعاون بين الفرد والجماعة هو أساس التضامن الاجتماعي ووحدة الفكر والممارسة، التي بدونها لا تستطيع المجتمعات تحقيق أبسط طموحاتها وأهدافها (الحسن،٢٠٠٥: ١١٢). وقال سبحانه: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)(المائدة: ٢).وقوله تعالى(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (آل عمران:١٠٣).

فالدين هو مصدر القيم . وفي المجتمعات الإسلامية تعكس القيم الأخلاقية، والنظم التعليمية، والنظام الأسري القيم الإسلامية، وبناءً على ذلك فإن كل أنشطة الإنسان المسلم سواء على مستوى الشخصي أو الاجتماعي من المتوقع أن تعكس القيم الإسلامية، ففي الإسلام نسق قيمي موحد يحكم كل جوانب الحياة الاجتماعية. والدين الإسلامي بما يحمله من قيم تعد الأساس في قيام المجتمعات واستمرارها، ويحدثنا التاريخ عن كثير من الأمم السابقة التي أصابتها الكوارث بسبب ابتعادها وإعراضها عن التمسك بالقيم الإسلامية ومنهجها الواضح. قال تعالى (وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ) (سورة يونس: آية ١٣). وقال تعالى(أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَاراً وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ) (سورة الانعام: آية ٦).

إن الإسلام بما يحمله من قيم يلعب دوراً مهماً في تهذيب النفوس الإنسانية، ويرشدها إلى طريق الخير ويبعدها عن طريق الشر وينهى عنه، ويهذب النفوس ويعودها على حب الخير، ويدعو إلى الخلق القويم عند التعامل مع أفراد المجتمع، وأقر الإسلام بعض الفضائل التي تعد ضوابط اجتماعية مهمة بالنسبة للفرد والمجتمع، منها التسامح والصفح والإعراض، قال تعالى(خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) (سورة الاعراف: آية ١٩٩) كذلك دعا الإسلام إلى المساواة الإنسانية والعدل بين المجتمع. قال تعالى(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (سورة النحل: آية ٩٠).

وأكد الإسلام على أهمية الصدق والأمانة، قال تعالى(لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً) (سورة الاحزاب: آية ٢٤).

ودعا الإسلام أيضا إلى الصبر. قال تعالى(لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) (سورة آل عمران: آية ١٨٦).

وهناك إشارات كثيرة في القرآن الكريم وفي الشريعة الإسلامية تدعو إلى ضرورة الالتزام بمبادئ التضامن والتكافل بين المسلمين التي تؤكد في الوقت نفسه التزام المسلم بقيمه الإسلامية التي تضبط وتوجه سلوكه. قال تعالى(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ) (سورة آل عمران: آية ١٠٤).

هذه القيم التي أكد عليها الإسلام والتي تمثل وسيلة من وسائل تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات. تصاعد الاهتمام بها في عالمنا الراهن وذلك نتيجة لما يتعرض له مجتمعنا العربي الإسلامي من غزو ثقافي وقيمي، مقصود أو غير مقصود، أفقد أحيانا أبناء هذه الأمة القدرة على المقاومة والاستمرار، ومسايرة الأحداث الهادفة، فاهتز كيان الأمة واضطرب سلوك أفرادها، واختلت معاييرها وقيمها، التي كانت توجه سلوك الأفراد في الاتجاه الصحيح. ولذلك فالوضع الحالي الذي نعيشه اليوم يفرض علينا العودة للاهتمام بقيمنا، وصولاً إلى بناء نسق قيمي يجسد هويتنا القومية، ويحفظ لنا تراثنا، ويحقق لنا وجودنا الفاعل والمتميز بين أمم ومجتمعات العالم المختلفة.

وتتجسد أهمية القيم في أنها تساعد الفرد في بناء حياته وتشكل شخصيته، وهي في الوقت نفسه تعد إطاراً مرجعياً يحكم سلوك وتصرفات الفرد، ويحدد شخصيته وأهدافه، وتعمل أيضا موجهات لخياراته وطموحاته، وفي الوقت نفسه تعمل على حماية ووقاية الفرد من الانحراف ومن الانزلاق وراء نزواته وشهواته الذاتية، وتحكم تصرفاته في إطار محيطه الاجتماعي. وتعمل على توجيه سلوكه بما يدعم الشخصية الإسلامية كنسق، فالقيم الدينية الإسلامية ملتزمة بالحد من شهوات الفرد، وتنقية نفسه وتطهيرها، وتقويم سلوكه، والسمو بقيمه ومثله وأخلاقه. قال تعالى(قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا) (سورة الشمس: آية ٩ -١٠)، وضمن الإسلام بقيمه ابتعاد الفرد عن كل ما يعرضه للمخاطر والهلاك. قال تعالى (وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ المُحْسِنِينَ) (سورة البقرة: آية ٩٥).

كذلك فإن الإسلام بقيمه يوجه سلوك الفرد الوجهة الصحيحة التي تمكنه الاستفادة من نعم الكون التي أوجدها الله له سبحانه وتعالى، فيما لا يغضب الله وفي الحدود التي لا تفسد ما فطر عليه. قوله تعالى (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ الفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ المُفْسِدِينَ) (سورة القصص: آية ٧٧).

أما أهمية القيم بالنسبة للجماعات والمجتمع فهي تساعد المجتمع على حفظ تماسكه، وتحدد له أهدافه، وفي الوقت نفسه تحمي الجماعات، وتقي المجتمع من الانحرافات الاجتماعية، وهي التي توجه نشاطات الجماعات نحو أهداف واضحة، وأخيرا فإنها تساعد في ديمومة المجتمع وتنميته، ومن القيم الإيجابية ما يدعو إلى تعاون المجتمعات مع بعضها، ونبذ أي أسلوب للعنف، والتمييز العنصري.

إن اتّسام المجتمعات عامة ومنها الشعوب العربية والإسلامية حالياً، باهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية، وكثرة حالات الخروج على تعاليم الدين والقانون، أصبح يؤثر على أمن هذه المجتمعات واستقرارها الاجتماعي، مما يدعو إلى ضرورة بناء شخصية الإنسان على أسس الدين ، وإلى تأكيد أهمية القيم الدينية بوصفها وسيلة ضبط اجتماعي مهمة في نفوس أبناء المجتمع ، وبما يساعدهم من الانتفاع بما شرعه الله لعباده ، ويعصمهم من الزلل ، ويحميهم من التعصب ، ويبعدهم عن الانحراف وعن التأثر بالأفكار والظواهر السلبية التي تتعارض مع هذه القيم .

إن الواقع الراهن الذي تعيشه مجتمعات العالم عامة ومجتمعاتنا العربية والاسلامية خاصة يتميز بالتطور التقني والانفجار المعرفي، ويفرض الانبهار به والتجاوب معه والتعامل مع متطلباته، ولهذا التطور والتنامي سلوكيات تضبط حركة الحياة، ويخشى مع مرور الوقت وسرعة التغيرات في مجالات الحياة كافة، إن لم تؤخذ إفرازات هذه التغيرات بأهمية كبيرة من خلال إعادة التوازن لمنظوم القيم الاجتماعية والدينية في عالمنا العربي، وقوعها في التبعية المعرفية والثقافية المصاحبة لغزو الثقافة المعولمة التي تسهم في غرس بعض السلوكيات التي لا تتفق وقيمنا العربية الإسلامية، من خلال أجهزة الإعلام والثقافة ووسائل الاتصال المختلفة باسم اللحاق بركب الحضارة ، الأمر الذي يؤدي الى اختلال التوازن في مجتمعاتنا، ويفتح الطريق أمام دخول ثقافة العولمة إلى مجتمعاتنا من أوسع أبوابها.

لقد تعرضت الثقافة العربية اليوم إلى غزو ثقافي وفكري غربي أثر في أفكار الناس ومعتقداتهم وعاداتهم ونظم حياتهم، الأمر الذي أدى إلى اكتساب قيم جديدة، وإضعاف أو نبذ القيم القديمة؛ لأن القيم من مشتقات الثقافة في أي مجتمع، والمجتمعات لا تبقى على مستوى واحد، بل إنها تتغير، ولذلك تتغير تبعا لها ثقافة المجتمع، فالثقافة نسبية أيضا، تتغير بتغير الزمان والمكان، ولذلك فالقيم نسبية أيضاً، تتغير وفق المعطيات الثقافية والفكرية المستحدثة.

إن الأمة العربية والإسلامية لديها مقومات النهوض الثقافي والفكري، لكنها تحتاج إلى إرادة قوية تكون قادرة على تفعيل هذه المقومات واعتمادها في رسم طريق جديد لكيفية التعامل مع معطيات العصر الراهن في ظل متغيراته المتسارعة عن طريق وضع الآليات التي تستطيع من خلالها تنفيذ استراتيجيات تمكنها من احتلال موقع مهمٍّ على الساحة العالمية. وإذا سَلَّمْنا بأن العولمة هي واقع قائم لا مفرّ منه ويجب التعامل معه نتيجة ما يشهده العالم من تغيرات متلاحقة وسريعة في مجال الاتصال والتكنولوجيا، لذا فإن الخيار الذي نأخذ به هو التعامل مع معطيات العولمة بصورة جدية وواقعية، وأن نحاول أن نأخذ موقعًا ملائماً في هذا العالم، دون أدنى تفريط في قيمنا وثقافتنا العربية والاسلامية.

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة اليوم تجعل الإنسان يعيش صدمة ثقافية قيمية بالغة الخطورة والأهمية، وهي التغيرات التي تضع الشباب في مواجهة قيم جديدة غير مألوفة يتوجب عليه أن يتمثلها، وذلك يؤدي إلى إحداث خلل في تكيف الشباب وانهيارهم. والعالم العربي اليوم في مواجهة قيم جديدة تتعلق بغزو الفضاء، والأقمار الصناعية، وثورة الحاسبات، وذلك كله يعرض الشخصية لموجة متضاربة من القيم تؤدي إلى انهيار الشخصية، وإلى انفصام اجتماعي (وطفة، ١٩٩٥: ٦٠).

وفي ظل هذه التغيرات صار من المؤكد أن للعولمة تأثيراتها الفعالة على المجتمعات المعاصرة، سواء المتقدم منها والنامي، وتمثلت أبرز تأثيرات العولمة في الجانب الاجتماعي، الذي تمثل في محاولة تكوين شخصية معولمة، تسَير طبقاً لنظام عالمي تحكمه قوة طاغية مسيطرة، إذ سعت إلى محاولة القضاء على الإرث الإنساني المقدس بالنسبة لنا عربًا ومسلمين، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية، وخاصة الأمريكية، وذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم، ولكنها في الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة، واستلاب وعي الأفراد واقتلاع الجذور التي تربط الفرد بعائلته ووطنه وبيئته.

ومن الثابت أن هناك جانبين للقيم: قيم المحور المتمثلة في القيم الدينية بما يشتمل عليه من قيم وميراث ثقافي وحضاري، وتعدُّ ثوابت مميزة لهوية المجتمع العربي والإسلامي فلا يعتريها أي تغيير، أما الجانب الثاني فيتمثل في قيم التفاعل الحضاري والعمل والإنجاز، وهى قيم وسيلية يعتريها التغيير طبقاً لمستجدات العصر، ومن هنا تتمثل خطورة العولمة في محاولة التأثير على قيم المحور، وذلك من خلال نشر الفكر الغربي الذى يعمل على تغيير تلك القيم الثابتة ومحاولة إقناع أن الذي يتمسك بقيمه إنما يتعارض مع التقدم العلمي والفكري ونهضة العقل، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الشعور بالاغتراب لدى الشباب، ووقوعهم في أزمة حضارية وفى صراع؛ لأنهم يحيون ويعيشون بين ثقافتين متعارضتين في وقت واحد، إحداهما خارج النفس والأخرى مدسوسة في ثناياها، فترى حضارة العصر في البيوت والشوارع، بينما تجد حضارة الماضي رابطة خلف الضلوع (شبل،١٩٩٧: ٢٦٨).

والخطورة في هذا الأمر، أن قوة الإبهار التي تُطرح بها هذه القيم الجديدة الشمولية ذات الطابع الغربي، والأمريكي تحديداً، أحياناً تعمي الأبصار عن رؤية الحقائق على الأرض كما هي، مما يؤدي إلى توهم أن هذه القيم المغشوشة، هي القيم العصرية، قيم التحديث والمدنية التي ينبغي أن تسود وتقود، حتى يمكن الابتعاد عن حالة الجمود التي يعتقدها المدافعون عن الثقافة المعولمة.

لا شك في أن حياة الناس في هذا العالم لا يمكن أن تسير بصفة دائمة على وتيرة واحدة، فالحركة من طبيعة الحياة، ولا يوجد شيء في الوجود يبقى على حاله دون تغيير، ولذلك تتعرض المجتمعات البشرية بين حين وآخر لمتغيرات مختلفة، قد تكون داخلية، وقد تكون خارجية نتيجة لظواهر طبيعية لا قِبَلَ لأحد بمنع حدوثها. ويترتب على ذلك في كثير من الأحوال حدوث تغيرات بشكل من الأشكال في أسلوب حياة الناس وسلوكياتهم على مختلف المستويات، وتلك هي سنة الحياة، لأن التغير لا الثبات هو حقيقة المجتمعات.

وهذا ما أشار اليه (ابن خلدون ،١٩٩٨) في المقدمة الفصل الثالث والعشرين في أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه و نحلته و سائر أحواله و عوائده، و السبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها و انقادت إليه إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك و اتصل لها اعتقاداً فانتحلت جميع مذاهب الغالب و تشبهت به، و ذلك هو الاقتداء أو لما تراه -والله أعلم- من أن غلب الغالب لها ليس بعصبية و لا قوة بأس، إنما هو بما انتحلته من العوائد و المذاهب.

يقدم (ابن خلدون) تفسيرا لحالة اقتداء المغلوب بغالبه فقد يكون ذلك راجعًا إلى ما وقر عند المغلوب أحياناً بعظمة الغالب (اعتقادا من المغلوب بكمال الغالب). ولا يرجع ذلك كما يرى (ابن خلدون) إلى عصبية أو قوة بأس وإنما إلى العوائد والمذاهب التي ينتحلها الغالب. ومن ثم فإنه ليس بمستغرب أن نجد المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه، ومركبه، وسلاحه بل وفي سائر أحواله (ابن خلدون، ١٩٩٨:١٤٦).

إن النظرة الخلدونية السابقة للواقع العربي تتجلى اليوم في أوضح صورها من خلال سعي الشباب العربي الى تقليد الغرب في أغلب ما يصلهم من الثقافة المعولمة، وذلك لانبهارهم بما حققه الغرب من تقدم يفتقرون إليه في بلدانهم، تقليدا مفروضا عليهم من خلال الثقافة المعولمة التي تمثل أحد أوجه الاستعمار الحديث.

وأوضح صور التغيير الذي طرأ على حياة الناس ما يتميز به عصرنا الحاضر الذي شهد تغيرات متسارعة غير مسبوقة وتطورات متلاحقة لم تشهدها المجتمعات من قبل، مثل ثورة المعلومات والاتصالات، والثورة العلمية والتكنولوجية، وقد ترتب على ذلك بطبيعة الحال تغيرات مختلفة في أنماط حياة الناس وسلوكياتهم سلبًا أو إيجابًا. وقد أدى ذلك إلى أن تختلف نظرة الناس من مختلف المستويات في تقييمهم لمستجدات كل عصر من منطلق ذاتي أحيانًا، ومن منطلق موضوعي في أحيان أخرى، وقد انعكس تأثير ذلك كله على القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه التخوُّف من التأثيرات السلبية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع.

وهذا يعني أن كل جيل من الأجيال له عاداته وتقاليده وأعرافه، وما كان منها مناسبًا لجيل معين قد لا يكون مناسبًا لغيره من الأجيال، ومن هنا لا يجوز أحيانا أن نحمل أجيالنا الجديدة على تقاليد لم تعد ملائمة لمتغيرات العصر، وليس المقصود هنا بطبيعة الحال القيم والأخلاق، فهناك من غير شك فرق كبير بين الجانبين، فمن شأن العادات والتقاليد والأعراف أن تخضع لمقتضيات كل عصر، وأن تتطور طبقا لما يحدث في المجتمع من تطورات، فالعادات والتقاليد من صنع البشر يسري عليها منطق التغيير؛ لأن طبيعتها نسبية. وحتى نتمكن من تحقيق مستقبل أفضل لأجيالنا الجديدة في ظل متغيرات العصر الراهن، يجب علينا ملاحظة التشخيص الصحيح لأداء المجتمع والتخطيط العلمي السليم للإصلاح في مختلف المجالات، حتى نهيئ لهم الفرص المناسبة لاستغلال طاقاتهم في مزيد من العمل والإنتاج والبناء والتعمير في مختلف الميادين، أما القيم الدينية فهي ثابتة لأنها ليست من صنع الإنسان وإنما بفعل قوة آلهية أقوى، تسهم في تشكيل الشخصية العربية الإسلامية القوية، وهذا ما تحاول الثقافة المعولمة في عصرنا الراهن إضعافه.

في ظل متغيرات عالمنا المعاصر لم نعد نعيش وحدنا، ولا نستطيع أن نعزل أنفسنا عما يدور حولنا في هذا العالم الذي أصبح مثل قرية كبيرة، وهذا يعني أننا نتأثر بشكل أو بآخر بما يحمله إلينا تيار العولمة والفضاءات المفتوحة أردنا أم لم نرد. التغيرات العالمية الجديدة أصبحت أمرًا واقعًا لا يمكن تجاوزه أو إغفاله، فالنظرة الموضوعية تبين أن هناك جوانب إيجابية مع الجوانب السلبية في تيارات الثقافة المعولمة الوافدة، ولكن الملاحظ أن الجوانب السلبية تنتشر في العالم النامي بشكل أسرع كثيرًا من الجوانب الإيجابية، وهذه مشكلة البلاد النامية، فهناك من لديه استعداد لتقبل كل شيء بلا تحفظ، وهناك في المقابل آخرون على العكس من ذلك تمامًا يغلقون على أنفسهم كل النوافذ، ولكن هذا أيضًا أصبح أمرًا مستحيلًا. ذلك لإن أمر القبول للقيم الجديدة يرجع إلى انبهارهم بما قدمته لهم الثقافة المعولمة، الذي يفتقدون إليه في بلدانهم، وفي الوقت نفسه تمثل هذه القيم المعولمة لديهم حلة الانبهار لأنهم لم يألفوها أولا، ولأنها تمثل القوة الغالبة وعليهم اتباعها.

ولا شك في أن انتشار الكثير من الظواهر السلبية في مجتمعنا يرجع إلى أمرين مهمين هما: افتقاد التربية الصحيحة، وافتقاد القدوة السليمة في البيت وفي المدرسة وفي غيرهما من مؤسسات المجتمع. وقد دفع ذلك بأجيالنا الجديدة إلى البحث عن البديل الذي قد لا يكون دائمًا بديلًا صالحًا، وهذا يحتم علينا أن نعودهم على التفكير النقدي حتى تنمو لديهم ملكة التمييز بين الخير والشر والنافع والضار، وأن نقدم لهم القدوة الصالحة، وأن نحميهم من أية تأثيرات ضارة تبدد جهودهم وأوقاتهم وتستنزف طاقاتهم، ولن يتحقق ذلك إلا بزيادة الوعي لدى المواطنين.

إن القضية الكبرى أمامنا الآن هي تنمية المجتمع، وهذا الهدف لن يتحقق على نحو سليم إلا بالتنمية المتكاملة التي تشتمل على التنمية البشرية التي تتأسس على الأخلاق والتي تسير جنبًا إلى جنب مع التنمية المادية في المرافق جميعها، فكلاهما جناحا التنمية المتكاملة. ولا شك في أن التنمية بمعناها الشامل يمكن أن تزيد مناعة المجتمع وتحميه من الأخطار التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة، فالقيم الأخلاقية إذن هي الركيزة الأساسية التي لا غنى عنها للتنمية في جميع مجالات الحياة، وعلى هذا الأساس الأخلاقي تنبني كل الجهود التنموية الأخرى. وبدون هذا الأساس لا يمكن أن يثبت أي بناء، فضلاً عن أنه لن يغني أي أساس ما لم يكن هناك بناء فكلاهما متلازمان لا ينفصلان، وهذا ما ينبغي أن يستقر في وعي الأفراد والجماعات حتى ينطلق الجميع إلى البناء والتعمير على المستويين المادي والروحي، من أجل تحقيق أهداف المجتمع وتوفير الأمن والاستقرار والحياة الكريمة لكل المواطنين.

تتعدد مصادر التحديات التي تواجه قيمنا العربية الإسلامية، بقدر ما تضعف المناعة لدى الفرد والمجتمع، ولكن المصدر الأساس الذي يأتي منه التحدي الأكبر لهوية الأمم والشعوب كافة، يكمن في السياسة الاستعمارية الجديدة التي تسود العالم اليوم، والتي ترمى إلى تنميط البشر والقيم والمفاهيم وفق معاييرها الجديدة، والسعي إلى صياغة منظومة قيمية شمولية تفرضها في الواقع الإنساني، فى إطار مزيف من التوافق القسري والإجماع المفروض بالقوة.

والشباب العربي يعيش اليوم مجموعة كبيرة من التحولات في طريقة العيش، وأساليب التفكير، وأنماط السلوك في المرحلة الانتقالية التي تمر بها مجتمعات العالم العربي اليوم، التي تؤكد التداخل بين القديم والجديد، وبين التراث والحداثة، على مستوى

العلاقات الاجتماعية والثقافية، أو القيم السائدة، وفئة الشباب وبحكم طبيعة خصائصهم وتطلعاتهم وتأهيلهم العلمي، وما يعانون من ضغوطات الحياة المختلفة، كانوا أكثر تأثيراً بهذه التحولات، وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على سواء.

وإذا كانت القيم الاجتماعية كما تم تعريفها سابقا تعني تلك المعتقدات التي يتمسك بها الفرد، والتي تحدد التفضيلات لما هو مرغوب سلوكياً، فهي التي تحدد لنا سلوكنا، ومعنى وجودنا وغاياته، والقيم بهذا المعنى تشكل أشكال التصرف المفضلة، وهي متعددة بتعدد مصادرها، وتوجهاتها وغاياتها. والقيم أيضا تشكل أهم ضوابط السلوك الاجتماعي، وتحدد لنا التفضيلات المطلوبة في حياتنا، وهي في الوقت نفسه تتأثر بالمحيط الاجتماعي، وبحجم التهديدات الداخلية والخارجية. والقيم الاجتماعية وبالرغم من هذه الأهمية التي تتمتع بها، لكنها إذا سقطت في مجتمع أو انهارت انهار المجتمع، ذلك لأن حركته فقدت التوازن، وتم تجريده من مسائل ضبطه الاجتماعي المتمثلة بالقيم، ورغم حركة المجتمع الذاتية، إلا أنها تسير على وفق هذا التصور في غير مصلحته وتنميته واستقراره بل إنها تسير في طريق هدم وتجريد مؤسساته من صلاحياتها، وتفريغ أدوات الضبط الاجتماعي من محتواها. فالقيم -إذن-التي تحظى في أي مجتمع بإيمان أفراده بها وتمسكهم وانقيادهم لها تكون حركته منسقة ومسايرة لعملية التغير الاجتماعي، وإن هذه العملية لا تنتج مجتمعاً نقيضاً للمجتمع القديم، ذلك لأن أصول المجتمع وقيمه وثوابته تبقى مستمرة معه في مراحل تطوره بفضل إيمان أفراده بها وتمسكهم بمبادئها. ومن ثم سيكون حجم التأثيرات المتحققة بفضل عملية التغير السريع أقل وطبيعة التهديدات أضعف.

يسهم الدين بقيمه في بناء المجتمع وتنميته عن طريق التصدي للمنكرات والخبائث، فالدين جاء من أجل إنقاذ البشرية من أعمال الشر والمنكر، ومحاربة الفساد والكذب والرذيلة، والنميمة والطعن بالناس وإظهار عيوبهم، والمبالغة بها، وفضحها للقاصي والداني، والتشكيك بنوايا الآخرين ومقاصدهم، والتجسس على الناس ومراقبتهم، والتحدث بسوء من خلف ظهورهم، علما بأن إدانة الدين لهذه المنكرات والخبائث ومحاربتها وتطويق أثارها السلبية، من شأنه أن ينقذ المجتمع من شرورها. وإذا ما تفادى المجتمع شرور المنكرات والخبائث وطوق أضرارها، فإنه يكون قد قطع شوطا في طريق البناء والتنمية والتقدم (الحسن،٢٠٠٥: ٦١).

وقد ورد في القرآن عدة آيات تشير إلى النهي عن المنكرات قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ) (سورة الحجرات: آية ١٢).

إن الدين بقيمه التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية وما ورد ذكرها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، يسهم في تحقيق عدد كبير من الوظائف بالنسبة للأفراد والجماعات والمجتمعات. فهو يساعد على تكامل شخصيات الأفراد من خلال مجموعة القيم والمعايير التي يزودوهم بها والتي تعد موجهات مهمة للسلوك، ويحدد القواعد الأخلاقية التي تسير عليها الأفراد والجماعات وتزودهم بمرجع ثابت من القيم التي يجب أن يتمسك بها الأفراد، فالدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى تطهير النفوس الفاسدة والتقاليد الضارة، والدعوة إلى التعاون والتعاطف، والدعوة إلى الصدق والأمانة والصبر على مواجهة الشدائد، واحترام الوالدين، والجار والصديق ومساعدة المساكين والمحتاجين والعطف على الأيتام، كل ذلك وغيره من الصفات الحميدة التي طرحها الإسلام ودعا إلى الاقتداء بها.

إن مجتمعات العالم الإسلامي ومجتمعاتنا العربية خاصة أشد ما يكون للدين وقيمه لضبط سلوكه ومعالجة الكثير من القضايا والمتغيرات التي ظهرت اليوم بفضل التقدم العلمي الذي غزى الفضاء، والتغيرات السريعة التي تشهدها المجتمعات اليوم. وما أفرزته من تداعيات لم تستطع أن تحقق للإنسان السعادة والطمأنينة التي ينشدونها، بل زادتهم مشكلات كبيرة مثل الحروب المدمرة وغيرها.

وعندما يكون الدين الإسلامي مصدر القيم وتتجسد في تعاليمه أسس ومبادئ التنشئة الاجتماعية والتربية الصحيحة، وعندما يلتزم بها الأفراد، فإنها ستكون ملاذهم الوحيد لتحقيق الأمن، وضبط سلوكهم، وتحول دون انحرافهم في مسارات لا تخدم قيم وتقاليد المجتمع، والدين هو الذي يوحد بين الأجيال، ويحقق التكامل بين المجتمعات، وهو وسيلة ضابطة له أثر قوي في تنظيم وتنمية المجتمع، وفي الوقت نفسه يضبط سلوك الأفراد والجماعات، وهذا كله يتحقق من خلال ما تضمنته القيم الدينية من التوجهات التي تحتوي على عدد كبير من الأوامر والنواهي التي تحدد سلوك الفرد نحو العقيدة التي يؤمن بها، وتبعده عن القيام بأعمال تضر بالذات والمجتمع. وتهدف القيم الدينية في النهاية إلى المحافظة على المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي.

إن التغيرات السريعة التي طالت مجتمعات العالم اليوم ومنها مجتمعنا العربي الإسلامي، أحدثت تحولات كبيرة في حياة أفرادها، طالت من خلالها القواعد والقوانين والقيم الاجتماعية، وانعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوك الأفراد. لذا فإن أهمية ودور الدين الإسلامي بقيمه يتجسد في ممارسة عمليات الضبط الاجتماعي النفسي على الفرد والجماعة والمجتمع، وهي ممارسات ذو دور إنساني تؤدي إلى تقويم سلوك الفرد، وبناء أسس قيمية تقوم على الضبط وتعميق الضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، ولذلك يعد الدين الإسلامي بقيمه أهم وسائل الضبط الاجتماعي، لأنه ينطوي على مجموعة من المبادئ والمعتقدات والتقاليد التي توضح للفرد المؤمن السلوك المقبول بصيغة الأوامر التي أكد عليها الله سبحانه وتعالى والنواهي التي يمكن أن يتجنبها

الفرد. لذلك فان تمسك الأفراد بهذه القيم وتجسيدها في سلوكهم اليومي، يخلق منهم أفراداً نافعين يمكنون مجتمعهم وأمتهم من مواجهة التحديات الخارجية، والصمود أمامها، كذلك يؤدي التمسك بها إلى تضامن أفراد المجتمع الإسلامي وتماسكه، ويمكنهم من تحقيق أهدافهم في بناء مجتمع متماسك يسوده العدل والمساواة.

تعد القيم الدينية بوصفها وسيلة ضبط اجتماعي عنصرًا مهمًّا وفاعلًا ومحورا رئيسا من ثقافة المجتمع، التي تعكس أنماط السلوك الإنساني الممارس فيه، ونظرا لتغلغل القيم في جوانب الحياة كافة فإن هوية المجتمع تتشكل وفقا للمنظومة القيمية السائدة من خلال تفاعلات أفراده الاجتماعية. المجتمعات تتمايز وتختلف عن بعضها بما تتبناه من أصول ثقافية ومعايير قيمية تشمل نواحي الحياة المختلفة، وتظهر القيم كعلامات واضحة تميز المجتمعات عن بعضها بعضًا؛ إذن الحفاظ على هوية المجتمع تنبع من المحافظة على معاييره القيمية المتأصلة لدى أفراده.

ومن هنا يجب التأكيد على ضرورة الوعي والانتباه لمنظومات القيم الوافدة بفعل العولمة الثقافية من حيث طبيعتها ومدى انسجامها مع منظومة القيم الأصيلة، وحالة الصراع القيمي الذي يعيشه أفراد المجتمع بين القيم الأصيلة التي تشكلت بموجبها الشخصية الإنسانية، وبين القيم الوافدة التي أصبحت أمرًا واقعًا في مجتمعاتنا، والتعرف على التغييرات الحادثة ورصدها، وتقديم الحلول التي تحمي الأفراد من التشتت والصراع، مما يحفظ لهم هويتهم الثقافية، ويحقق للمجتمع الاستقرار والتميز. وعليه فإن القيم الدينية تلعب دورا مهمًّا على المستويين الفردي والجماعي فعلى المستوى الفردي، نجد أن الفرد في كل مكان وزمان في حاجة ماسة في تعامله مع الأشخاص والمواقف والأشياء إلى نسق أو نظام للمعايير والقيم ويكون هذا النظام بمثابة موجهات ومحددات مهمَّةٍ لسلوكه، وطاقات ودوافع لنشاطه الفردي والعائلي والاجتماعي، ولذا فإنه من المتوقع إذا غابت القيم أو تضاربت في نفوس الأفراد فإن الإنسان يغترب عن ذاته وعن مجتمعه، بل يفقد دوافعه للعمل، فيقل إنتاجه ويضطرب. وعلى المستوى الجماعي فإن أي تنظيم اجتماعي في حاجة شديدة وماسة إلى نسق أو نظام للقيم، يضمنه أهدافه ومثله العليا التي عليها تقوم حياته ونشاطاته وعلاقاته.

والدين بقيمه يعد ركناً مهماً من أركان البناء الاجتماعي، بل يمكن القول بأنه أهمها، لأنه ينظم الحياة الاجتماعية داخل هذا البناء، فهو ينظم العلاقات الاجتماعية وعلاقات القرابة والزواج، وينظم الحياة الاقتصادية، ويرسم مصالحه التربوية والثقافية. وهو بقيمه الضابطة لسلوك الأفراد والجماعات يتضمن كافة الحلول لمشكلات ومعاناة الأفراد والجماعات في ظل تعقد الحياة وتدهورها بفضل العديد من العوامل الداخلية والخارجية. فهو قد نجح في رسم العلاقة بين الفرد بوصفه إنسانًا ينتمي إلى المجتمع الأكبر، وإلى الأفراد الذين يشكلون بمجموعهم المجتمع الكلي. واستطاع أن يقلص النزاعات بين الفرد ونفسه، وبينه وبين الآخرين، من خلال الوسائل الضبطية التي يمارسها والهادفة إلى الارتقاء بسلوك الفرد وضمان أمنه واستقراره الذي يولد لديه الراحة النفسية والاستقرار الاجتماعي ويمكنه من أن يكون عنصرا فاعلا مؤثرا في عملية تنمية وبناء مجتمعه.

إن الدين الإسلامي وباتفاق كل الدارسين المحايدين الموضوعيين في مجال الأديان المقارنة والدراسات الانثروبولوجية من العرب والأجانب غير المسلمين، انه دين متكامل المنهج ينظم حياة الناس على وفق تداعيات الخير لدى كل إنسان وتقليل نزعات الشر، وحل الصراعات التي تنشأ داخل النفس الإنسانية، وحسمها لصالح الخير، واطفاء نزعات الشر.

لذا فإن الدين قد نجح في رسم العلاقة بين الفرد كإنسان ينتمي إلى المجتمع الأكبر، وإلى الآخرين الذين يشكلون بمجموعهم المجتمع الكلي، واستطاع أن يقلص النزعات بين الفرد نفسه وبين الفرد والآخرين من خلال استخدام الوسائل التي يمارسها الدين في الارتقاء بسلوك الفرد وتنظيم تكوينه النفسي الداخلي الذي يؤدي به حتماً إلى الراحة النفسية الخالية من اضطرابات العصر وكثرة مثيراته وتعدد مصادره الخارجية منها والداخلية التي تنشأ من الوسوسة ثم الصراع الذي يؤدي إلى فقدان الاتزان الانفعالي.

خلاصة القول، إن أهمية دور الدين الإسلامي تتحدد في ممارسة عمليات الضبط الاجتماعي - النفسي لدى الفرد أو المجتمع، وهي ممارسة ذات دور إنساني يؤدي إلى تقويم سلوك الفرد وبناء أسس قيمية تقوم على الضبط وتعميق الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد(مجلة النبأ،٢٠٠٠).

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن القيم هي صورة المجتمع، لأنها الضابط والمعيار الأساسي للسلوك الفردي والجماعي، وتنتظم في مصفوفة البناء الفوقي الذي يعكس أهداف المجتمع، فضلاً عن أنّها تعكس الأسلوب الذي يفكر به الأشخاص في ثقافة معينة، وفي فترة زمنية محددة، بالإضافة إلى أنها توجه الأفراد واتجاهاتهم وأحكامهم، على اختلاف مراحل العمر التي يمرون بها بوصفها مرغوبًا فيها أو غير مرغوب فيها من أشكال السلوك في ضوء ما يصنعه المجتمع من قواعد ومعايير.

ومن خلال العرض السابق توصل الباحث الإجابة على تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: أكلما طغت الجوانب المادية على الجوانب اللامادية في الوسط الاجتماعي تضعف القيم الدينية؟

أوضحت الدراسة أن التغيير الذي طرأ على حياة الناس وما يتميز به عصرنا الحاضر في ظل العولمة أحدث تغيرات متسارعة غير مسبوقة وتطورات متلاحقة لم تشهدها المجتمعات من قبل، وقد ترتب على ذلك بطبيعة الحال تغيرات مختلفة في أنماط حياة الناس وسلوكياتهم سلبًا أو إيجابًا، وقد انعكس تأثير ذلك كله على القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه التخوُّف من التأثيرات السلبية التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع.

وفي ظل هذه التغيرات صار من المؤكد أن للعولمة تأثيراتها الفعالة على المجتمعات المعاصرة، سواء المتقدم منها والنامي، وتمثلت أبرز تأثيرات العولمة في الجانب الاجتماعي، الذي تمثل في محاولة تكوين شخصية معولمة، تسَير طبقاً لنظام عالمي تحكمه قوة طاغية مسيطرة، إذ سعت إلى محاولة القضاء على الإرث الإنساني المقدس بالنسبة لنا عربًا ومسلمين، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية، وخاصة الأمريكية، وذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم، ولكنها في الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة، واستلاب وعي الأفراد واقتلاع الجذور التي تربط الفرد بعائلته ووطنه وبيئته.

التساؤل الثاني: ما دور القيم الدينية في إرساء قواعد الضبط الاجتماعي؟

يعَد الدين الإسلامي بقيمه أهم وسائل الضبط الاجتماعي، لأنه ينطوي على مجموعة من المبادئ والمعتقدات والتقاليد التي توضح للفرد المؤمن السلوك المقبول بصيغة الأوامر التي أكد عليها الله سبحانه وتعالى والنواهي التي يمكن أن يتجنبها الفرد. لذلك فان تمسك الأفراد بهذه القيم وتجسيدها في سلوكهم اليومي، يخلق منهم أفراداً نافعين يمكنون مجتمعهم وأمتهم من مواجهة التحديات الخارجية، والصمود أمامها، كذلك يؤدي التمسك بها إلى تضامن أفراد المجتمع الإسلامي وتماسكه، ويمكنهم من تحقيق أهدافهم في بناء مجتمع متماسك يسوده العدل والمساواة.

التساؤل الثالث: هل أثرت متغيرات العصر الراهن على منظومة القيم في عالمنا العربي؟

إن التغيرات السريعة التي طالت مجتمعات العالم اليوم ومنها مجتمعنا العربي الإسلامي، أحدثت تحولات كبيرة في حياة أفرادها، طالت من خلالها القواعد والقوانين والقيم الاجتماعية، وانعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوك الأفراد.

في ظل متغيرات عالمنا المعاصر لم نعد نعيش وحدنا، ولا نستطيع أن نعزل أنفسنا عما يدور حولنا في هذا العالم الذي أصبح مثل قرية كبيرة، وهذا يعني أننا نتأثر بشكل أو بآخر بما يحمله إلينا تيار العولمة والفضاءات المفتوحة أردنا أم لم نرد.

إن التغيرات العالمية الجديدة أصبحت أمرًا واقعًا لا يمكن تجاوزه أو إغفاله لذا فإن أهمية ودور الدين الإسلامي بقيمه يتجسد في ممارسة عمليات الضبط الاجتماعي النفسي على الفرد والجماعة والمجتمع، وهي ممارسات ذو دور إنساني تؤدي إلى تقويم سلوك الفرد، وبناء أسس قيمية تقوم على تعميق الضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد.

التساؤل الرابع: ما هي أهم التحديات التي فاقمت من حدوث أزمة القيم في المجتمع؟

تتعدد مصادر التحديات التي تواجه قيمنا العربية الإسلامية، بقدر ما تضعف المناعة لدى الفرد والمجتمع، ولكن المصدر الأساس الذي يأتي منه التحدي الأكبر لهوية الأمم والشعوب كافة، يكمن في السياسة الاستعمارية الجديدة التي تسود العالم اليوم، والتي ترمى إلى تنميط البشر والقيم والمفاهيم وفق معاييرها الجديدة، والسعي إلى صياغة منظومة قيمية شمولية تفرضها في الواقع الإنساني، في إطار مزيف من التوافق القسري والإجماع المفروض بالقوة.

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة اليوم تجعل الإنسان يعيش صدمة ثقافية قيمية بالغة الخطورة والأهمية، وهي التغيرات التي تضع الشباب في مواجهة قيم جديدة غير مألوفة يتوجب عليه أن يتمثلها، وذلك يؤدي إلى إحداث خلل في تكيف الشباب وانهيارهم. والعالم العربي اليوم في مواجهة قيم جديدة تتعلق بغزو الفضاء، والأقمار الصناعية، وثورة الحاسبات، وذلك كله يعرض الشخصية لموجة متضاربة من القيم تؤدي إلى انهيار الشخصية، وإلى انفصام اجتماعي، لذا فإن الخيار الذي نأخذ به هو التعامل مع معطيات العولمة بصورة جدية وواقعية، وأن نحاول أن نأخذ موقعًا ملائماً في هذا العالم، دون أدنى تفريط في قيمنا وثقافتنا العربية والاسلامية.

التساؤل الخامس: هل يمكن للقيم الدينية التصدي لتحديات العصر الراهن بكل تجلياته؟

إن اتّسام المجتمعات عامة ومنها الشعوب العربية والإسلامية حالياً، باهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية، وكثرة حالات الخروج على تعاليم الدين والقانون، أصبح يؤثر على أمن هذه المجتمعات واستقرارها الاجتماعي، مما يدعو إلى ضرورة بناء شخصية الإنسان على أسس الدين ، وإلى تأكيد أهمية القيم الدينية بوصفها وسيلة ضبط اجتماعي مهمة في نفوس أبناء المجتمع ، وبما يساعدهم من الانتفاع بما شرعه الله لعباده ، ويعصمهم من الزلل ، ويحميهم من التعصب ، ويبعدهم عن الانحراف وعن التأثر بالأفكار والظواهر السلبية التي تتعارض مع هذه القيم .

إن الأمة العربية والإسلامية لديها مقومات النهوض الثقافي والفكري، لكنها تحتاج إلى إرادة قوية تكون قادرة على تفعيل هذه المقومات واعتمادها في رسم طريق جديد لكيفية التعامل مع معطيات العصر الراهن في ظل متغيراته المتسارعة عن طريق وضع الآليات التي تستطيع من خلالها تنفيذ استراتيجيات تمكنها من احتلال موقع مهمٍّ على الساحة العالمية.

كذلك فإن الإسلام بقيمه يوجه سلوك الفرد الوجهة الصحيحة التي تمكنه الاستفادة من نعم الكون التي أوجدها الله له سبحانه وتعالى، فيما لا يغضب الله وفي الحدود التي لا تفسد ما فطر عليه. قوله تعالى(وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)(سورة القصص: آية ٧٧).

وقد توصل الباحث من خلال ما تم عرضه من توجيهات نظرية إلى توصياتٍ عديدةٍ، وهي كالآتي:

١-التأكيد على أهميَّة الدين بوصفه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، وإن الجميع مطالب بالعودة إلى القيم الدينية والالتزام بها لضبط السلوك على المستوى الفردي والمجتمعي.

٢-التأكيد على أهمية الدين بوصفه مصدرًا فاعلًا في تأصيل الضبط الذاتي للأفراد من خلال ما يؤمنون به من قيم ومعتقدات تدعو جميعها إلى وحدة وتماسك المجتمع وإصلاحه لتكون الحصن الذي يتم من خلاله مواجهة تحديات العصر الراهن.

٣-يجب على الأسرة في ظل الظروف الراهنة العمل على غرس القيم الدينية والخلقية في نفوس الأبناء وخاصة في مرحلة الشباب، وإكسابهم القيم الأخلاقية والاتجاهات والأنماط السلوكية المحمودة التي يمكن عن طريقها مواجهة الغزو الفكري وحملات التشكيك التي تستهدف القيم والمعتقدات والمقدسات الإسلامية.

٤-أن تعمل جميع مؤسسات وأجهزة الثقافة وهيئات التوجيه والإعلام على جميع مستوياتها على بث الموضوعات المتصلة بالأخلاق، ودعوة الشباب إليها وترغيبهم وتحبيبهم فيها وحملهم عليها مع تجنب ما يتعارض وقضايا الدين والأخلاق.

٥-أن تركز وسائل الإعلام المختلفة على تقديم القدوة الحقيقية من الرموز الذين يتعلم منهم الشباب قيم الأخلاق الرفيعة.

٦-العودة للدين والالتزام بأوامره ونواهيه وسيادة قيم القناعة والرضا بما قسم الله، وتحرى الحلال في الرزق؛ لأن المال الحرام يؤدى إلى ضياع الحلال، ولا ينبغي أن تكون الدنيا هي الهم الوحيد للناس.

٧-دعوة الشباب المسلم للتمسك بالدين الإسلامي الحنيف المعتدل بعيدًا عن التطرف والتعصب، لأن الالتزام بهذا الدين هو السبيل للوصول لتحقيق الذات والاكتفاء النفسي والاجتماعي.

٨-التوجه نحو الإرشاد الديني في إرشاد الشباب ومعالجة مشكلات الزواج لديهم، وحالات القلق من المستقبل والاستقرار، والشعور بالذنب، والكآبة والمشكلات الجنسية والإدمان، وذلك بهدف تحرير الفرد من مشاعر الاثم والخطيئة ومساعدتهم على تقبل ذواتهم وإشباع حاجاتهم للأمن والاستقرار النفسي.

٩-دعوة المؤسسات التربوية والتعليمية في المراحل المختلفة إلى تكثيف الجهود لتوجيه وإرشاد الأطفال والشباب لتعاليم الدين ومبادئه السمحة، ويكون ذلك عن طريق زيادة مواد الثقافة الإسلامية التي تتضمن تعريف الطالب بنظم الإسلام الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية، والسياسية.

١٠-اتخاذ الوسائل الكفيلة بدعم مناهج التربية الدينية العامة والمتخصصة في مراحل التعليم المختلفة وتطويرها باستمرار لتتناسب مع تطور الحياة وتطور المجتمع، من خلال ربطها بمشكلات الأفراد وحياتهم، واستخدام الأساليب المبتكرة لتدريسها.

Abstract

Religious values as a means of controlling social behavior in light of Current Era Variables

((A Sociological Approach))

By Saleh Samir Al-Dulaimi

Religious values as a means of important social control is a set of ideals, goals, beliefs, legislations, means, links and standards for individuals and communities, deriving from God Almighty. In other words, it is an important means of social control. Socially speaking, religious values are practiced by society to protect its constituents, preserve its values and resist all deviation factors.

One of the most problematic issues that Arab society has suffered for decades and which has been exacerbated during the last two decades with the expansion of the globalized culture, is the problem of social inability to adopt a unified and well-defined reference to its values and its authority. Arab society is urged to adopt two different parallel valuable references. The first is traditional Islam, an important part of its cultural heritage, while the second is an emerging western one that conflicts with its original reference. This is the most important thing sought by the culture of globalization, namely the conflict between the old and the new, between the heritage (authenticity) and the contemporary.

المراجع

القرآن الكريم

ابن خلدون، عبد الرحمن (١٩٩٨)، مقدمة ابن خلدون، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت.

أبو النيل، محمود السيد (د.ت)، علم النفس الاجتماعي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت.

أبو حوسه، موسى (١٩٨٥)، قواعد الضبط الاجتماعي عند الماوردي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ١٧، المجلد ٥.

الأخرس، محمد صفوح (١٩٩٧)، نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى.

إسماعيل، قباري محمد (١٩٩٨)، المدخل إلى علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

بركات، حليم (١٩٩١)، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة.

بوشنيسكي، أ.م(١٩٩٢)، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، ترجمة عزة قربشي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٦٥) سبتمبر، الكويت.

بيومي، محمد احمد (١٩٨٦)، المجتمع، الثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

جابر، سامية محمد (١٩٨٤)، القانون والضوابط الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الجابري، خالد فرج (١٩٩٧)، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بحث مقدم للندوة الفكرية المنعقدة في بيت الحكمة، بغداد.

الجابري، محمد عابد الجابري (١٩٩٧): فكر ابن خلدون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الجلاد، زكي ماجد (٢٠٠٧)، تعلم القيم وتعليمها، تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم، دار المسيرة، الأردن، ط٢.

جلبي، على عبد الرزاق (١٩٨٤)، دراسات في المجتمع والثقافة الشخصية، دار النهضة العربية، بيروت.

الجوهري، عبد الهادي وآخرون (١٩٨٤)، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

الجوهري، محمد وآخرون (١٩٩٩)، قاموس الأنثروبولوجيا والفلكلور، القاهرة، (د.ن).

الحامد، محمد بن معجب (١٩٩٤)، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية.

الحامد، محمد بن معجب، الرومي، نايف بن هشال (٢٠٠١)، الاسرة والضبط الاجتماعي، ط١، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود.

حجازي، أحمد مجدي (٢٠٠٣)، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد (٩).

الحداد، عبد الرحمن يحي (١٩٩٠)، آداب السلوك في المجتمعات الغربية، دار الشروق، عمان.

الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٥)، علم الاجتماع الديني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

حسين، مصطفى محمد (١٣٩٤ه)، الضبط الاجتماعي في الإسلام، (أضواء الشريعة)، العدد الخامس، كلية الشريعة الرياض.

الحسيني، السيد وآخرون (١٩٨٣)، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى.

الخشاب، مصطفى (١٩٩٣)، علم الاجتماع ومدارسه، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط٥.

خليفة، عبد اللطيف محمد (١٩٩٢)، ارتقاء القيم (دراسة نفسية)، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد (١٦٠).

ذياب، فوزية (١٩٨٠)، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت.

الرحومي، سلامة محمد جمعة (١٩٩٩)، التحليل السوسيولوجي لتأثير القيم الاجتماعية في تشكيل الصحة والمرض، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الرشدان، عبدالله (١٩٩٩)، علم اجتماع التربية، ط١، دار الشروق عمان.

ركس، جون (١٩٩٨)، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الإسكندرية، منشأة المعارف.

زاهر، ضياء (١٩٩٦)، القيم في العملية التربوية، سلسلة معالم تربوية، مركز الكتاب للنشر، القاهر.
زهران، حامد عبد السلام (١٩٨٤)، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الخامسة، عالم الكتب القاهرة.
السالم، خالد عبد الرحمن (٢٠٠٠)، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى.
السالم، خالد عبد الرحمن (٢٠٠٤)، نظرية الضبط الاجتماعي في الاسلام، مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع، الرياض.
سعد الله، على (٢٠٠٣)، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، عمان.
سليم، سلوى على (١٩٨٥)، الإسلام والضبط الاجتماعي، دار التوفيق النموذجية، القاهرة، الطبعة الأولى.
سيد بكر، عبد الجواد (١٩٨٣)، فلسفة التربية الإسلامية في الحديث الشريف، دار الفكر العربي، القاهرة.
شبل، أحمد أبو الفتوح (١٩٩٧)، الانفتاح الحضاري، مبرراته، شروطه، متطلباته التربوية"، مجلة كلية تربية المنصورة، ع٣٤، مايو.
الشيباني، محمد عبد القادر (٢٠٠٩)، القيم والعادات في المجتمع الليبي، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، بنغازي، ليبيا.
صوكو، سهام (٢٠٠٩)، واقع القيم لدى المراهقين في المؤسسة التربوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.
العادلي، فاروق محمد (١٩٨٥)، دراسات في الضبط الاجتماعي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
عبد الباري، إسماعيل (٢٠٠٠)، الديموجرافيا الاجتماعية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
عبد الحميد، طلعت. (٢٠٠٢)، التعليم وصناعة القهر (دراسة في التعليم والضبط الاجتماعي)، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.
عبد العال، محمد (١٩٨٥)، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، مكتبة سعد رأفت.
العراقي، سهام محمود (١٩٨٤)، الاتجاه الديني المعاصر لدى الشباب، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية.
عماد، عبد الغني (٢٠٠٦)، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والاشكاليات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
العمايرة، محمد حسن (١٩٩٩)، أصول التربية التأريخية والاجتماعية والنفسية والفلسفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
فهمي، نورهان منير حسن (١٩٩٩)، القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
القذافي، رمضان محمد (١٩٩٥)، علم النفس العام، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس.
قميحة، جابر (١٩٨٤)، المدخل إلى القيم الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة.
القيسي، محمد ثائر (١٩٩٢)، الإنسان والمنظومة القيمية في المجتمع العربي الاستهلاكي، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد (٩٢) مايو، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
كبارة، أسامة ظافر (٢٠٠٣)، برامج التلفزيون والتنشئة التربوية والاجتماعية للأطفال، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة أولى.
كشيك، منى (٢٠٠٣)، القيم الغائبة في الإعلام، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر.
محمد، محمد علي وآخرون (١٩٨٥)، المجتمع والثقافة الشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
مرسي، محمد منير (١٩٨٤)، فلسفة التربية-اتجاهاتها ومدارسها، عالم الكتب، القاهرة.
مطر، سيف الإسلام علي (١٩٨٦)، التغير الاجتماعي (دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية)، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى.
موسى، عبد الفتاح تركي (١٩٩٨)، التنشئة الاجتماعية (منظور إسلامي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة.
نازلي، إسماعيل حسن (١٩٨٠)، الإنسان والقيم في الشرق والغرب، المكتبة القومية، القاهرة.
وطفة، على (١٩٩٥)، الثقافة العربية وأزمة القيم في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مواقع الكترونية:

مجلة النبأ، العدد ٥٢، كانون الأول، ٢٠٠٠
https://annabaa.org/nba٥٢/aldeen.htm